مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

محضر الجلسة 445

التاريخ: الثلاثاء 6 جمادى الأول 1426 موافق 14 يونيو 2005.

الرئاسة: المستشار السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربع ساعات وستة عشر دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة

السيد الوزير

السادة المستشارين المحترمين

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلان. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد أخميس أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

الأسئلة الشفهية الكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 7 يونيه 2005 إلى غاية يومه الثلاثاء.

عدد الأسئلة الشفهية 24 سؤالا

عدد الأسئلة الكتابية 6 أسئلة

عدد الأسئلة التي تم تحويلها سؤالان

كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة المستشار المكي زيزي من فريق الحركة الوطنية الشعبية، وأيضا توصلت الرئاسة بمراسلة من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية هذا نصها : إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: طلب تأجيل جواب على سؤال شفوي

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، يسعدني أن أطلب منكم أن تتفضلوا بتأجيل الجواب على السؤال الشفوي المتعلق بنصيب الجالية المغربية بإيطاليا في برنامج العطلة للجميع الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج المبرمج في جلسة اليوم 14-6-2005 إلى جلسة لاحقة.

وفي انتظار ذلك تقبل السيد الرئيس فائق التقدير والاحترام.

الإمضاء رئيس الفريق محمد الجواهري.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. قبل الشروع في الأسئلة الشفهية هناك تسع طلبات إحاطة وردت على رئاسة المجلس ويتعلق الأمر بفريق الحركة الشعبية، فريق العهد، فريق الحركة الديمقراطية.

السيد المستشار الحي مريوح:

شكرا السيد الرئيس

أعتقد أن السيد كاتب المجلس لم يشر الى مراسلة وجهت الى السيد الرئيس من هيأة وطنية محترمة ألا وهي هيأة وطنية للدفاع عن فئة المعطلين. وكلنا السيد الرئيس عشنا ونعيش ما يتعرض له هؤلاء المعطلين، وكلنا تابعنا الحوار الذي دار بين هؤلاء المعطلين والسيد الوزير الأول. وكلنا بطبيعة الحال السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم،

إذا أشرتم إلى الرسالة التي أرسلتم للرئاسة أعطونا فحواها سنجيبكم عنها، ولكن باش تمر بصفة غير مباشرة كنوع ديال الإحاطة، الرئاسة لها عدة إحاطات ولها كم من...

السيد المستشار الحي المريوح:

السيد الرئيس،

هذه رسالة مهمة كان يشير لها السيد كاتب المجلس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لو وردت هذه الرسالة لقرأها السيد الأمين شكرا لكم السيد المستشار. قلت هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس ويتعلق الأمر ب 9 إحاطة من الفريق الحركة الشعبية، فريق العهد، فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فريق الكونفدرالية، الفريق الاستقلالي، فريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الديمقراطي ثم فريق الاتحاد الديمقراطي. قبل إعطاء الكلمة لأول فريق في إطار الفصل 128، أطلب من جميع السادة المستشارين التقيد بالوقت وكذلك السادة أعضاء الحكومة حتى يتسنى للرئاسة وإعطاء الفرصة لجميع السادة المستشارين لطرح الأسئلة الواردة في جدول الأعمال. إذن السيد الفريق الحركة الشعبية تفضلوا، السيد رئيس فريق الحركة الشعبية، كاين 2.. إذن الإحاطة الثانية فريق العهد، تفضلوا السيد المستشار وأتمنى كيف قلت في الأول أنه يكون التقيد بالوقت، تفضلوا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد المستشار الحو مرزوك:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

في إطار المادة 28 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر والرأي العام الوطني علما بقضية طارئة تتعلق بمخلفات العواصف الرعدية والفيضانات التي عرفتها بعض مناطق المملكة خاصة بالمناطق الجبلية التي تضررت فيها البنية التحتية للطرق بشكل كبير كما تضرر أيضا الفلاحون بهذه المناطق والذين تعرضت منتوجاتهم الفلاحية للتلف وفقدوا عددا من ماشيتهم بسبب السيول الجارفة، أكثر من ذلك فإن منطقة أزيلال ربما شهدت خسائر في الأرواح ورغم كل ذلك لاحظنا وبكل أسف غياب وسائل الإعلام الوطنية المسموعة والمرئية عن تغطية هذه الأحداث ولم تكلف نفسها عناء نقل الخبر للمواطنين وإنذار مستعملي الطرق لتوخي الحذر تفاديا للمخاطر التي يمكن أن تواجههم، باستثناء الصحافة المكتوبة التي أولت اهتماما كبيرا لهذا الموضوع.

السيد الرئيس

لقد كنت أحد شهود العيان على هذه العواصف الرعدية، فكيف يعقل أن يتسبب واد في قطع طريق وطنية ولا يتمكن مستعملوا الطريق لمعرفة ذلك بسبب غياب وسائل الإنذار، إلى أن وجدوا سياراتهم غارقة في مجرى الواد، أو محاصرة بين وادين وذلك وضع أضطر، إن مثل هذه العواصف الرعدية ومخلفاتها تطرح مجددا المشكل القديم والجديد المتعلق بهشاشة البنية التحتية التي تضرر كلما تساقطت الأمطار، كما تطرح أيضا مشكل غياب وسائل الإنذار المبكر من الفيضانات والكوارث الطبيعية بصفة عامة ووسائل إخبار المواطنين ومستعملي الطرق بالمخاطر التي تهددهم، كما يطرح كذلك مشكل غياب وسائل التدخل والإنقاذ ومساعدة المتضررين أثناء وقوع مثل هذه المشاكل. ولذلك فإننا نتساءل هل تنتظر الحكومة ولا قدر الله كارثة أخرى مثل كارثة أوريكة لكي تتحرك وتأخذ هذا المشكل المتكرر على محمل الجد، وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

تفضلو السيد الرئيس،

السيد المستشار مولاي إدريس العلوي رئيس فريق الحركة الاجتماعية الديمقراطية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

الزملاء المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يشرفني أن أتناول الكلمة نيابة عن زملائي في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأحيط المجلس علما بقضية طارئة يعرفها المشهد الإعلامي ببلادنا منذ مدة خاصة المكتوبة منه وتزداد مظاهرها يوما بعد يوم إذ أصبحنا أمام فوضى إعلامية تمارسها بعض الأقلام عبر تصريحات أو تعاليق عمقها اليأس والإحباط والتشكيك حتى في الثوابت مما انعكس سلبا على مختلف شرائح المجتمع المغربي حتى كدت تغدو وحولك الشؤم والظلام بالبلاد والعباد، الشيء الذي لا يخدم الوطن في شيء خلافا لما تتوخاه الرسالة الإعلامية النبيلة التي تساهم في تأطير المواطنين سياسيا وإعلاميا حتى تكون لديهم قناعتهم ورأيهم في كل القضايا المصيرية.

السيد الرئيس:

الزملاء المستشارين المحترمين،

لقد تتبعنا منذ مدة كتابات وتعاليق لبعض الصحف الوطنية التي أخلت بواجباتها فمنذ أمد غير بعيد كانت الردود على هذه الكتابات التي انزلقت على رسالتها وفي هذه القبة المحترمة تصب في موضوع واحد هو أن الخبر مقدس وأن التعليق حر بما تقتضيه المساطير والقوانين، فبعد ما تتبعنا عناوين مثيرة تمس وتحاول جاهدة بدون جدوى، إن تنال من حقبة حكم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه، هذا الملك المجاهد الذي أقر له الجميع بالحنكة والذكاء والحزم وتناشت هذه الأقلام أن الحسن الثاني رحمه الله مهندس المسيرة الخضراء ومؤسس النهضة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للمملكة ومؤسس المغرب المحترم والصديق لمدى الأسرة الدولية، وبعدما تتبعنا ما ورد في حق القوات المسلحة الملكية هذا الجيش الذي ظل وفيا لمقدسات البلاد يعمل ويكافح صباحا مساء مدافعا عن الوحدة الترابية للمملكة، وفيا في شعاره ولقائده الأعلى وبعدما أن سمعنا التصريحات اللامسؤولة تناقش دواعية هذا النظام التي أقرته دساتير المملكة منذ نشأتها إلى اليوم والتي يعتبر من الثوابت الراسخة، وهذا موضوع إجماعي وطني بحيث لا نجد أحد من المغاربة يناقش هذا الموضوع في أن ملك البلاد هو رمز وحدة هذا الوطن وضامن استقراره واستقلاله، وضامن الحريات الفردية والجماعية، نعم، نحن مع دولة الحق والقانون.

نعم، لحرية الرأي والتعبير

نعم، لصحافة مستقلة ومسؤولة.

لكننا لسنا مع إثارة الفوضى والإساءة للبلاد وزرع روح الفتنة، لأن لا سيادة لأحد على أحد، بل السيادة للقانون وحده، وعلى الدولة والحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في فرض احترام القانون وأن هبة الدولة وقوتها أمر أساسي يجب على كل المغاربة أن يعمل في إطاره، إن الديمقراطية العراكة بأوروبا كإنجلترا مثلا لا نجد أحدا من السياسيين الغير الصحافيين ينعت مؤسسة الجيش بشيء من هذا القبيل ولا نجد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

أحدا يتكلم عن ملكة بريطانيا بشيء يمس النظام. نعم، إنه يتهم في هذا لمس، مس الدولة وكيان النظام العام، وقياسا بهذا، فبقدر ما سنعمل على توزيع دائرة الديمقراطية، كما ستكون دائرة المسؤولية أقوى، إذن ننادي بمسؤولية الديمقراطية وبقوة القانون وسلطة الدولة. وشكرا

السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الرئيس. أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي. تفضل السيد الرئيس

السيد المستشار عمر اجمايلي رئيس فريق الكونفدرالي

السيد الرئيس

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لإحاطة المجلس والرأي العام أنه صدرت مجموعة من الأحكام ضد معامل السكر بالغرب والشمال لصالح بعض المسؤولين السابقين في عدد من المعامل وتقدر بمئات الملايين من السنتيمات والقضية بالنفاذ المعجل، ورغم احترامنا لأسرة القضاء إلا أننا نعتبر هذه الأحكام تهدف من جهة إلى استنزاف المال العام وبنيت على حقائق مجانبة للحقيقة وبشكل يخالف لقانون المنظم لعلاقة الشغل في قطاع السكر. وفي هذا الإطار تتحمل إدارة معامل السكر مسؤولية التقصير في التعامل مع هذه الملفات ومنها عدم تحريك المسطرة القضائية في حق هذه المجموعة المتورطة في ملفات الفساد وحماية لهذه المعامل من الإفلاس نطالب السيد وزير التجارة والصناعة ووزير العدل بإيقاف هذا النزيف وفتح تحقيق مستعجل في هذه الملفات المذكورة، ونحتفظ بحقنا كطبقة عاملة في الدفاع عن هذه المعامل ونحمل الحكومة عواقب صمتها رغم نداءاتنا المتكررة، حماية لمصدر قوتنا ودفاعا عن المصلحة العامة للبلاد وبهذه المناسبة نتساءل عن دعاوى أخرى أو عن مصيرها والقضية مرفوعة ضد النظراء العامون السابقين لمجموعة من المعامل مجمدة، والمجمدة منذ سنوات في كل من الغرب والناظور وبالمناسبة أيضا وكذلك نتساءل عن مصير الأحكام الصادرة لصالح العمال والنقابيين في النزاعات الاجتماعية في عدد أفرادا وجماعات 3 عدد من القطاعات والجهات ولم تعرف طريقها إلى التنفيذ نظرا لتدخل بعض اللوبيات لعرقلة هذا التنفيذ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الاستقلالي تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار رئيس فريق الاستقلالي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

السيد الرئيس،

باسم الفريق الاستقلالي يشرفني أن أحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي الوطني على ما آلت إليه الوضعية في الرياضة بالمغرب، وخاصة كرة القدم.

السيد الرئيس:

لقد رأينا في الأسابيع الأخيرة ولا سيما الأسبوع الأخير المهزلة الكبيرة التي آلت إليها رياضة كرة القدم وما يقوم به بعض الحكام في هذه البلاد لا فساد الرياضة وروح الرياضة في هذا البلد ولجعل الجمهور الرياضي العريض يعبر عن سخطه لا على كرة القدم ولا على التسيير داخل كرة القدم.

السيد الرئيس

نعلم جميعا أن كرة القدم لها جماهير كبيرة وعريضة جدا، وجماهير تقبل كل أسبوع لمشاهدة مباراة الرياضة، ولكن مع كامل الأسف في الأيام الأخيرة بات أن نراها على الشاشة أن الملاعب فارغة من الجماهير نظرا لكون أن الجماهير تحتج على ما يجري الآن في كرة القدم، على الفوضى، فوضة الحكام، على فوضة الجمعة التي لم تستطع إلى يومنا هذا ضبط هذه الرياضة، علما أن هذه الرياضة أصبحت الآن تدير على عدد من الدول الذين ينظمون إما المباريات الدولية عدد كثير من الأموال وتشغل عدد كثير من الطاقات، الآن أصبحت بالنسبة لنا كرة القدم هي سجب في حق المغاربة وفي حق الجمهور المغربي. فلهذا المهزلة من ضمن المهازيل وأخر مهزلة هي المهزلة التي رأها ملعب الجمعية السلاوية، حقيقة أنه مهزلة تعبر على أساس أن المغرب بات المغرب متخلفا لا بأفكاره ولا بالجامعة الوطنية لكرة القدم، ولا بالحكام ولا كل من من يسهر على هذا العمل الرياضي، لهذا السيد الرئيس الآن ونحن نسمع منذ 15 يوما أن السيد الوزير الأول يعطي للجامعة الملكية منحة مقدارها 20 مليار، لمن تعطى هذه المنحة؟ للذين أفسدوا كرة القدم في المغرب، لمن تعطى هذه المنحة؟ للذين لا أخلاق لهم في هذا المغرب، من أجل أن نصل الرياضة في المغرب إلى هذا المستوى. من أجل أن الفرق التي ناضلت وكافحت باش تدير تواجدها داخل المغرب الآن أصبحت تنهار بحكم أنه كاين البيع والشرا عند الحكار حتى..

لهذا السيد الرئيس احنا نريد من هذا المنبر أن نثير انتباه أنه كرة القدم هي الرافد الأساسي للجماهير، هي الرافد الأساسي للشعب المغربي، وهي التي تدفع راية المغرب كرة القدم. فلهذا السيد الرئيس هذا الموضوع جد مهم، لأن علاش كنقول هذا الموضوع جد مهم أكثر من هذا نجي نوجد الشعب المغربي من يساند فرق أجنبية لأنهم مابقاوشاي يأمنوا بالفرق المغربية، لأنه الجامعة فرضت على رياضة كرة القدم. شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم، سؤالكم واضح، دائما في إطار المادة 28 من القانون الداخلي أعطي الكلمة للسيد رئيس التجمع الوطني للأحرار تفضلوا السي العلج.

السيد المستشار الطيب العلج رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

عملا بمقتضيات المادة 28 للمجلس، يشرفني أن أحيط علما المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني والحكومة بحدث هذا الأسبوع، الحدث الكبير الذي تناولناه السنة الماضية وهو امتحان البكالوريا، إنه مشكل الشعب المغربي الذي يحط نفسه مرة أخرى على الواجهة، كان يأسنا عندما أعطيت نسبة المترشحين البكالوريا في مختلف دابة البحر الأبيض المتوسط ووجدنا أن نسبة المترشحين لهذا القسم على مستوى الضفتين أضعف نسبة هي في المغرب، يأسنا وقلنا ما هو مصير المغاربة. سنتخلف مرة أخرى عن الركب وهذه المرة حتى عن الركب على مستوى الضفة الجنوبية، قلنا لا بأس سنتدارك، وجاءت الامتحانات وأعطيت الامتحانات وأعطيت الأسئلة بأغلاط، بالله عليكم أن تعطى امتحانات بأسئلة ومعطيات خاطئة من يشرف، ومن هي المسؤولية ومن هو المسؤول، بالله عليكم إن كان هذا وقع في أي بلد ما، ما سيقوم به المسؤول عن القطاع، نحن في الفريق قلنا أنه الرأي العام الوطني كل عنده خبر هذه المسألة، ولكن الخبر احنا بقى عندنا واحد النسبة أنه الخبر ما واصل شاي للرأي العام الوطني كله، لأنه لم تتخذ التدابير في هذا الإطار، مر أسبوع ولم يحرك مسؤول ساكنا على هذا الموضوع، نحن هذا الموضوع يهم الشباب المغربي، يهم المغرب، أين نحن لبناء مستقبل المغرب وأهم مرحلة في حياة تلميذ أو طالب الذي سينكب على مسؤولية المغرب تعطى له أسئلة غلط. نتمنى أن يتخذ المسؤولون مسؤولياتهم ويتحلون بالشجاعة لمعالجة هذه الأخطاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الإحاطة الموالية وردت من الفريق الديمقراطي، تفضلوا.

السيد المستشار بلحاج الدرموني رئيس فريق الديمقراطية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

هذه الإحاطة حقيقة تهم السياسة الحكومية، فهذه شهرين نبهنا الحكومة بأنه محاربة آثار الجفاف من أولوياتها والعالم القروي ينتظر لحد الآن الإعانة على هذه الآفة، فيما يخص الماء الصالح للشرب والماء كذلك للماشية طلبنا من الحكومة هذه 3 أشهر باش في هذا الشهر تكون جميع التدابير متخذة، كاين بعض الأقاليم اللي رؤساء المجالس الإقليمية والعمال أخذوا التدابير ولكن الوسائل المادية ماكاين شاي وينتظرون الإعانة، ولهذا حان الوقت نطلب من الحكومة من هذه الأيام المقبلة باش الإعانة المادية في هذا الميدان تخرج لمحاربة آثار الجفاف، والناس اللي بعيد عليهم الماء أو اللي خصهم الماء يتزود به. نشكركم على انتباهكم، السادة الوزراء، لأنه هذا مشكل مهم ويهم السياسة العامة للحكومة، وجود الحكومة الآن مطلوب ولا سيما في العالم القروي في هذا الميدان. وشكرا لكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، رئيس الفريق الإحاطة الأخيرة في هذا الجلسة. الكلمة للفريق الديمقراطي. تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار محمد هلال:

بسم الله الرحمان الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط المجلس علما بالتصرفات والسلوكات الغير المسؤولة لإدارة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بتادلة، حيث أن مجموعة من الفلاحين البسطاء تقدموا بطلب يوم 18-10-2004 من أجل بناء قنطرة صغيرة للوصول إلى أرضهم، لكن فوجئوا بقرار من إدارة المكتب الجهوي التي عتمدت إلى هدم هذه القنطرة بعدما كان أحد المسؤولين عن توزيع ما قد أعطاهم الموافقة المبدئية لبنائها، أمام هذا الإجراء التعسفي الذي صدر من إدارة المكتب الجهوي لتادلة وأمام الإكراهات الكبيرة التي يعيشها الفلاح بمنطقة تادلة معروف الجفاف المعروفة، كان من المفروض على إدارة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة القيام بإجراءات مغايرة لتلك السلوكات اللامسؤولة من أجل التخفيف من الوضعية الحالية التي يعيشها هذا الفلاح الصغير والخروج لمعاينة هموم ومشاكل الفلاح ميدانيا، فكل إجراء من شأنه يساعد الفلاح على لبقاء في أرضه بهدف استغلالها والاستثمار فيها رغم ضعف الإمكانيات، فهو إجراء صائب وعكس ذلك يؤدي إلى تأزيم وضعية الفلاح الشيء الذي لا علاقة له بالتصريح الحكومي ولا بتصريحات وزير الفلاحة. إن سياسة القرب تعتمد نهج الإدارة تهدف إلى حل مشاكل المواطنين بصفة عامة والفلاح الذي يعيش في العالم القروي بصفة خاصة. وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الآن هناك إحاطة فريق الحركة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية كانت هي الأولى. تفضلوا السيد الرئيس.

السيد المستشار محمد جوهري رئيس فريق الحركة الشعبية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخباري عن طريق الإحاطة هو كذلك ما لحق بإقليم ورزازات من فيضانات في بعض المناطق والتبروري لي طاح في الإقليم وألحق أضرارا كثيرة بسكورة وبقبائل ورزازات وتازنافت ومنطقة إغرم والمناطق الجبلية كلها. فإذا نال الإقليم نصيبه من هذا العطاء ديال الله تبارك وتعالى، فنرجو أن ينال نصيبه من عناية الحكومة كذلك التي تخصص في هذه المناسبة لمثل هذه الحالات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس. حضرات السادة.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعدد الأسئلة التي تمت برمجتها لهذا اليوم تحت إشراف مكتب المجلس هي 24سؤالا شفهيا، وهذا قبل أي تأجيل أو حذف أو تحويل. الجزء الأول من جدول الأعمال يتضمن 7أسئلة آنية موجهة للقطاعات التالية:

القطاعات العامة 3 أسئلة

الاتصال 4 أسئلة.

إذن ؟ أي إطار آالسيد المستشار.

نعم تفضلوا آلسيد المستشار أتمنى أن تكون موجز السيد المستشار.

آلسيد الوزير سيكون في الصميم.

بطبيعة الحال نستغرب السيد الرئيس أنه ضمن الأسئلة الآنية الواردة في جدول الأعمال سبق لفريقي في شخص الأخوين أبدوح والأخ الأنصاري أن طرحوا سؤالا في صميم الموضوع المتعلق بالمغادرة الطوعية. نتساءل بما أن المكتب كما أشار في النشرة التي توصلنا بها، هو الذي يبرمج الأسئلة الآنية. فما هي الأسباب أو الدواعي التي جعلت المكتب لم يدرج الأسئلة الآنية المتعلقة بالتوقيت المستمر خصوصا أن السؤال الآني أساسي وهو التوقيت المستمر والتعليم. شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد المستشار

غير للإشارة وانتم تعرفون هذه القضية السيد المستشار، الأسئلة الآنية ليس المكتب الذي يبرمج، بل المكتب لما ترد عليه المراسلات يوجهها إلى الحكومة، والحكومة هي التي تقبل السؤال...الأجوبة أو ترفض ذلك، فلما يتوصل المكتب بأجوبة الحكومة بطبيعة الحال ومستوى السؤال الآني أو سؤال شفهي، هذا ومعروف صوت من القاعة، أنا أتكلم عن المراقبة، المكتب يتوصل بأسئلة السادة المستشارين ويعرضها على الحكومة. إذن نبدأ بالسؤال الآني الأول والموجه إلى السيد وزير الاتصال ويتعلق باقتطاع بدون وجوب حق لصالح القناة الثانية للمستشارين السادة محمد المنصوري، عبد الغني المكاوي، محمد صالح أكميرة، ابراهيم آل أحماد، احمد الإدريسي، إبراهيم الذهبي، عبد الله خنوفة، ابراهيم ابوزيد تفضلوا آالسيد الرئيس.

الآنية....آه، اسمح لي آالسيد الرئيس...لا أستسمح، الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة، أستسمح التوقيت المستمر للمستشارين المحترمين السادة: أحمد البنا، ادريس الراضي، احمد التويزي، نور الدين بركاج، احمد المكي، محمد الشافعي. تفضلوا آالسيد المستشار

السيد المستشار أحمد البنا

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترمين

السيد الوزير

في الحقيقة كنا هذا السؤال طرحناه في الأسبوع الأخير، وكنا نتمنى أن الحكومة تعطيه صفة الآنية قبل ما يتناقش في هذا المجلس الحكومي، لماذا؟ راه كان تصريح السيد الوزير الأول، سبق للسيد الوزير الأول أن صرح، وبغينا طريقة التطبيق، وهذه كانت رغبة صاحب الجلالة، إلا أنه كنا نتمنى من الحكومة أنها تكون ديمقراطية شيئا ما مع المجلس، مع المؤسسة الدستورية وتدمجها في الحوار، لأنه احنا نمثل الشعب المجلس يمثل الشعب، ما بغيناشاي حكومة كتجي وكتفرض قراراتها على هواها هي كما بغات، بغينا الحكومة تفتح باب الحوار مع المجلس، لأنه المجلس يمثل الشعب باش يمكن نعرف آشنو...لأنه هنا كاين آراء مختلفة، تختلف هذه الآراء وهي محترمة، كاين اللي بغى التوقيت من 7 صباحا الى 2 ديال النهار، كاين اللي بغى التوقيت من 8 كيف دارت الحكومة إلى 4 والنصف، كاين اللي بغى التوقيت من 8 إلى ،6فما هي الغاية من المؤسسة التي هي تعتبر أنها مؤسسة تمثل الشعب، هذا هو الذي كنا نتمناه، نتمنى آشنو هي الغاية علاش اعتمدتم السيد الوزير مع العلم أنكم جئتم لهذيك الجلسة ورفضتم أنكم تجيبون على السؤال الآني، هذا هو الواقع لأن المجلس أعطى للحكومة، والحكومة لم تجب، لم تقبل أن تجيب على السؤال الآني،وجئتم في آخر الجلسة يعني مع 4 أو 5ديال العشية جئتم للإجابة على أسئلة عادية، ورفضتم أنكم تجيبون على سؤال آني، لماذا؟ باش تحاول أنكم ترفضون على المغاربة بدون استشارة منتخبيهم، تفرضون عليهم الرأي اللي بغيتو. شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد...آه، وحدة الموضوع، بطبيعة الحال استراتيجية

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الحكومة في اعتماد التوقيت الصيفي والتوقيت المستمر للمستشارين المحترمين السادة. الحاج المعطي بنقدور، أحمد حاجي، بدر الدين السنوسي، أحمد العمارتي، ابراهيم الحب الراضي، آيت عياد

تفضلوا أحد السادة المستشارين...تفضلوا السيد المستشار

السيد المستشار بدر الدين السنوسي

السيد الرئيس

السادة الوزراء

حضرات السادة المستشارين المحترمين قررت الحكومة اعتماد التوقيت المستمر بصفة نهائية في العمل بالإدارة والجماعات المحلية، وسيدخل هذا النظام إلى حيز التنفيذ في بداية يوليوز. كما اعتمدت الحكومة التوقيت الصيفي أو ما نسميه بالتوقيت الصيفي بصفة دائمة كذلك بهدف تعزيز الارتباط بين الاقتصاد المغربي والشركاء الدوليين. وقد ذكرتم السيد الوزير أن التوقيت المستمر ضرورة ملحة تفرضها التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كذلك، وذكرتم كذلك إن هذا النظام حظي بإجماع الموظفين والمركزيات النقابية والمواطنين عامة، لا شك أن لهذا القرار انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني منها على سبيل المثال التخفيف من مصاريف الإدارة، تخفيف من مصاريف استهلاك الطاقة والكهرباء والتنقل فضلا عن تحسين ظروف السير والمرور وسط النهار، غير أن التوقيت المستمر ليس مجرد توقيت تغيير أوقات العمل فحسب، بل هو تغيير جدرى في حياة المواطنين في عاداتهم في ظروف عيشهم، ونجاحه يتطلب إجراءات مواكبة متعددة أذكر منها على سبيل المثال اعتماد توقيت مناسب للمؤسسات التعليمية والصحية، المراقبة الطبية للوجبات الغذائية التي يتناولها الموظفون. لهذا السيد الوزير وباختصار سؤالي هو الآتي هل تم وضع تقييم شامل لهذا الاختيار والإجراءات المواكبة الضرورية، ودائما حسب هذا التقييم كيف ترون تحسين أداء الإدارة ونجاعتها تحسبا لما ينتظر بلادنا من تحديات اقتصادية خصوصا في علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي الذي نطمح أن يكون اقتصاده مرتبطا ارتباطا وثيقا باقتصادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، دائما..إذن السؤال الثالث تطبيق التوقيت المستمر للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرموني، حسن قيسوحي، عمر ادخيل، عمر الكردودي، حسن بوتغيست، بوسلهام بيدق، تفضلوا السيد بلحاج الدرموني.

السيد المستشار بلحاج الدرموني:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين هو في الحقيقة هذا الموضوع مهم، لأنه سيبدل عوائدنا وسيبدل كثير من الأشياء في حياتنا اليومية، وأنا من الناس اللي كنت ضده منذ زمان، لأنه هذا المشكل ما تحط شاي الآن عاد في المغرب، تحط هذه تقريبا 20 عام أو 25 عام، إنما الأمور هي، هي كما les choses étant se qu'il sont اليوم نحن أمام تقدم التي عرفته الشعوب المتقدمة، والآليات التي عرفتها هذه الشعوب والمجتمعات ومضطرين باش نواجه هذه الوضعية ولكن عندنا بعض التخوفات نحن متفقين على المبدأ المبدأ أصبح ملزم في حياة الشعوب العصرية اللي بغى تتقدم ولكن عند بعض التخوفات، عندنا تخوفات مردودية الموظفين، الوقت اللي خص يحترم احنا بهذه الوضعية وواه احنا راكم تتعرف الوقت اللي إذا جئنا نحسب لموظفنا أشحال كيخدم غادي...المردودية كذلك، خفنا ثاني على أطفالنا في الوقت فين غادين أشكون اللي غادي يتكلف بهم منين تكون...إذا كانت العائلة كلها موظفة أو عاملة أشكون اللي غدي يتكلف بهم، تنشوف على هذوك المدارس ديال الليفوايي دوجون les foyes des jeunes هذوك ديال صغار، اليوم ولات عليهم ضرائب كثيرة، وكثير من الناس ولاو كيتفرغ منهم، وتيقول لك اللهم ناخذ ندير مدرسة ابتدائية.ولا ندير هذيك المدرسة ديال شبان، دردشة في القاعة إيه، روض الأطفال ولهذا الحكومة الآن أمام كثير من التساؤلات اللي خصها إذا أدرنا لهذه المرحلة كما قال أخي السي السنوسي، تكون الحكومة عندها منظور واضح لتطبيق، احنا متخوفين بزاف لأنه حقيقة هذه راه واحد الثورة في حياتنا في مجتمعنا لهذا نطلب من الحكومة ولو إذا بغات شي شوية ديال الوقت تطلب شي ديال الوقت، ما تطبق شاي هذا الشي من هنا شهر أو شهرين أو 3، حتى تأخذ الأمور كما ينبغي عاد تطبق هذا القرار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاع العام:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين على تساؤلاتهم القيمة حول موضوع التوقيت الإداري الذي نعتبره اليوم مصاحبا لتحديث الإدارة وتغيير أساليب عملها، وكما تعلمون إن عامل الزمن أصبح في وقتنا الحاضر يكتسي أهميته بالغة وبالنظر إلى ذلك فقد جعلت الحكومة منه مكونا أساسيا في التدبير العام واحد مرتكزات للرفع من جودة أداء المرافق العمومية وترشيد النفقات العمومية، وأخذا بعين الاعتبار إيجابيات وسلبيات التوقيت المستمر. ونظرا لكون أغلب الدول المتقدمة ودول البحر الأبيض المتوسط تعتمد نظاما للعمل بالحصة زمنية واحدة مما يضيع على المغرب حصة زمنية لا بأس بها من التعامل مع شركائه الدوليين وبالنظر أيضا إلى الظرفية الحالية والتي تعرف ارتفاعا متزايدا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

لأثمنة المواد النفطية قامت الحكومة بتحيين الدراسة لموضوع التوقيت المستمر وتحيين المعطيات حوله لاتخاذ القرار المناسب، وبعد تقييم شامل لهذا القرار بالنسبة لتدبير الشؤون العامة للبلاد ومصالح المواطنين والاقتصاد الوطني واستهلاك الطاقة، وتلبية الانتظارات الموظفين والمرتفقين رفع اقتراح العمل به إلى أنظار جلالة الملك نصره الله الذي تفضل وأعطى موافقته السامية على اعتماده، وقد أعلن عن ذلك السيد الوزير الأول في التصريح لحصيلة الأخيرة، وتجسيدا لهذه الموافقة السامية أعدت الحكومة مشروع مرسوم بغعتماد التوقيت المستمر بإدارة الدولة والجماعات المحلية فقد صادقت عليه في اجتماعها الأخير المنعقد بتاريخ 9 يونيه 2005 وبذلك سيشرع بالعمل بالتوقيت المستمر ابتداء من 4 يوليوز 2005 بصفة دائمة ومستمرة طول السنة باعتماد حصة زمنية من 8.30 صباحا إلى الساعة 4.30 بعد الزوال من الاثنين إلى الجمعة وتمنح للموظفين والأعوان كل يوم 30دقيقة للاستراحة عند منتصف النهار تضاف إليها 60دقيقة يوم الجمعة لتمكينهم من أداء صلاة الجمعة وقد تم سن هذا المرسوم وفق المنطلقات الأساسية التالية:

1 احترام الحصة العامة الأسبوعية للعمل المعمول بها حاليا والمتمثلة في 36 ساعة ونصف

2اعتماد مبدأ المرونة بهدف مراعاة خصوصيات بعض القطاعات وذلك بالسماح لرؤساء الإدارات في حالة الضرورة باعتماد أيام ومواقيت تختلف عن أيام ومواقت العمل السالفة الذكر.

3 ضرورة المحافظة على مصالح المواطنين حيث يتعين تنظيم مداومة بالمصالح التي تقدم خدمات مباشرة للمرتفقين،

4التقليل من الضغوط النفسية عن الموظفين بتقليص عدد مرات الذهاب والإياب إلى العمل،

5الملاءمة مع المستوى الاقتصادي لكون التوقيت المعتمد سيساهم في تخفيض نفقات التسيير مرافق العمومية فيما يخص الكهرباء والماء والهاتف والبنزين والتقليص من الطلب الوطني على الطاقة.

وقد تم اتخاذ هذا القرار بعد تعميق البحث والنقاش حول هذا الموضوع دام لسنوات 7 سنين واحنا كنتذاكر على هذا الموضوع وإجراء عدة مشاورات حيث تبين أن هناك إجماع من لدن كافة المكونات الإدارية وكذا الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول إيجابيات اعتماد التوقيت المستمر بالإدارات العمومية، على مستوى الإدارة المركزية والمصالح الخارجية أكثر من 85 ٪ ممن شملهم البحث يحبذون التوقيت المستمر، وتتمثل إيجابيات التوقيت المستمر السادة المستشارون المحترمون فيما يلي:

- التقليص من مصاريف الطاقة
- تحسين حركة المرور وتراجع الاختناقات على الطرقات، خاصة بالمدن الكبرى مما يؤدي إلى انخفاض ملموس في نسبة حوادث السير.
- انخفاض نسبة التلوث البيئي
- انعاش القطاع الثالث، سواء تعلق الأمر بالحركة التجارية أو السياحية الداخلية
- التقليل من التغيبات والتأخرات الغير المبررة التي تؤثر على حسن سير المصالح الإدارية
- تحسين المناخ العام للحياة اليومية للموظف وتأثيره الإيجابي على حياته العائلية والاجتماعية
- تقليص النفقات اليومية المرتبطة بتنقلات الموظف من والى مقر عمله.
- تقليص حدة النهوض ضغوط النفسية على الموظف ونتائجها السلبية على مردوديته.
- توفير وقت ثالث يمكن استغلاله في أنشطة ثقافية ورياضية وجمعوية أو في مجال التكوين المستمر
- خلق العديد من فرص الشغل خاصة في مجال التغذية الخفيفة.
- هناك بعض سلبيات لهذا التوقيت المستمر تتمثل على الأساس فيما يلي:

1 تغيير بعض العادات المتعلقة بنمط الحياة اليومية.

2 ملاءمة التوقيت الإداري مع التوقيت المدرسي.

3 عدم توفر التجهيزات والمرافق المخصصة لوجبات الغذاء.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه السلبيات تبقى مرتبطة بالفترة الانتقالية. ولقد برهنت تجاريب بعض الإدارات التي اعتمدت التوقيت المستمر مثل الجمارك والمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الشروب والمكتب الشريف للفوسفاط وعدد كبير من المؤسسات العمومية، على أن هذه السلبيات ستذوب مع مرور الزمن وسيتم التكييف والتأقلم مع نظام التوقيت الجديد. ولضمان إنجاح هذه التجربة فقد أعدت الحكومة مجموعة من إجراءات المصاحبة من شأنها ضمان استمرارية المرفق العام وتقليص الآثار الجانبية خاصة في هذه الفترة الانتقالية سوف يتم تدارسها وتنفيذها في إطار اجتماعات الكتاب العامون للقطاعات الوزارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باعتمادنا للتوقيت المستمر لا بد من التأكيد على 3 مبادئ أساسية:

1 . إن التوقيت المستمر يعني تقليص عدد الساعات القانونية للعمل والمتمثلة في 36 ساعة ونصف أسبوعيا.

2 . التوقيت المستمر يجب أن لا يؤدي إلى عدم الانضباط والمواظبة على العمل كما جاء في تدخلات السادة المستشارين

3 التوقيت الإداري والتوقيت المدرسي شيئان مغايران، لكون التوقيت بالمؤسسات التعليمية يخضع لإكراهات في مجال تدبير الموارد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

البشرية والمرافق والتجهيزات وقاعات الدرس والأساليب البيداغوجية لتلقين الأطفال. وهنا أشير إلى أن اعتماد التكنولوجية الحديثة في مراقبة حضور الموظفين سيمكن من إضفاء بعض المرونة أوقات العمل الإداري، لأن كان واحد النقاش واش من 8 إلى 4 كما جاء في تدخل السيد المستشار أو 8 ونصف إلى 4 ونصف أو 7 إلى 3 إلى أخره. فباعتماد هذه التيكنولوجية Pointag يمكن تليين أوقات الدخول وأوقات الخروج بالنسبة للإدارات التي يمكنها أن تقوم بذلك أما فيما يتعلق بأماكن التغذية والتجهيزات اللازمة بذلك، فإن وزارة التحديث القطاعات العامة ستواكب هذه العملية بتشاور مع جميع القطاعات الأخرى التي ستسهر على إيجاد الحلول الملائمة تماشيا مع خصوصياتها وبدعم من مؤسساتها الاجتماعية، إذ من غير الممكن إيجاد حلول عامة لمشاكل ذاتية وخاصة تتعلق بكل إدارة وموظف على حدة. ومن هذا يجب اتخاذ القرار ومسايرته، لأن إذا بقينا تنساين باش كل شيء يكون واجد عمرنا ما نكون واجدين السيد المستشار المحترم، فلهذا، من أجل أن ننجح في هذا القرار كما ذكرت هذه 7 سنين واحنا كنتذاكر يجب أخذ القرار وأن نثق في موظفينا وفي مواطنينا على إمكانية تكليفهم وتأقلمهم مع هذا القرار. لأنه تلبية لحاجياتهم وتلبية لرغباتهم وتطلعاتهم، وفي الأخير أود أن أؤكد على أن نظام التوقيت المستمر لا نختزل في انتقال من نظام كلاسيكي متقادم، متجاوز، التوقيت الحالي من حصتين متجاوز هو توقيت القرن 19، أيام كان مقرالعمل قريب من مقر السكنى، الآن بفضل أو توسع العمراني وعصرنة الحياة اليومية أصبح من اللازم علينا أن نخوض في التوقيت المستمر من حصة واحدة نعتبره مشروعا نتوخى من خلاله إعادة صياغة مفهوم جديد لتدبير الزمن داخل الإدارة مصاحبا للمجهودات المبذولة من أجل تحديثها وتطوير أساليبها، وأؤكد في النهاية عن يقيني وعن ثقتي في قدرة الموظفين على التأقلم مع التوقيت الجديد نظرا لما يتيحه من إيجابيات اجتماعية واقتصادية وبيئية ومالية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير في احترام الوقت. أعطي الكلمة الآن ..هناك تعقيب: إذن أعطي الكلمة للفريق اتحاد الدستوري في إطار التعقيب. تفضلوا السيد المستشار لكم دقيقتين.

السيد المستشار نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على جوابه على هذا السؤال المهم فعلا اعتماد التوقيت المستمر هو إجراء مهم وربما جاءت به الحكومة شيئا ما متأخرا، لأننا في فريقنا كنا قد قدمنا أسئلة متكررة ومنذ سنين من أجل الأعمال بهذا التوقيت، واليوم بعد أن استقرت الحكومة هذا القرار باعتماده مع بداية الشهر المقبل كان حريا بالحكومة أن تفتح نقاشا موسعا مع جميع الفرقاء والشركاء من اقتصاديين ومن مؤسسات ومن مواطنين ومن منتخبين. وهنا فهذا الإجراء هو مهم جدا فالمدة ما بين اتخاذ القرار من طرف الحكومة والأعمال به، لا أحد يناقش في أهمية الأعمال بهذا القرار، هو قرار مهم إلا أنه أقول أن المدة الذي اتخذ فيها القرار بإعمال هذا التوقيت وإجراءاته على أرض الواقع هي مدة وجيزة جدا مع أهمية القرار، كان حريا بالحكومة أن تفتح نقاشا موسعا ومستفيضا عبر جميع وسائل الإعلام من راديو وتلفزيون وصحف وغيرها ومناقشته داخل هاته المؤسسة التشريعية نظرا للمشاكل المصاحبة له المشاكل فهي كثيرة ومتشعبة، نبدأ بالأكل وبالنقل وبملائمة التوقيت مع الدول التي تربطنا بها علاقة كالدول الأوروبية وغير ذلك. فهو قرار مهم جدا وجاءت به الحكومة جد متسرعة وأرادت أن تمرره بهذه السرعة ففي رأينا سيكون مآله هو الفشل. فالأعمال بهذا التوقيت يجب على الأقل أن نفكر في شيء بسيط جدا رغم ؟ لأن الوقت لا يسمح- راه مشكل الأكل سيفتح تطور واحد القطاع اللي هو الأكل، الوجبات الصغيرة داخل المؤسسات فهذا ورش خص تأهيله وخص المتابعة وخص...هذه مسائل مهمة جدا. فهو هذا الأعمال ديال هذا التوقيت سيخلق ثورة إن صح التعبير اجتماعية واقتصادية في البلاد اللي الحكومة ما أخذت أي إجراء وأي تدبير لإنجاحه رغم أهميته، وأقول وأكرر أنه لم يناقش ولو مرة واحدة في البرلمان وهذا حيف كذلك حكومي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم السي نور الدين. تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار بدر الدين السنوسي:

السيد الوزير شكرا على التوضيحات حول إيجابية التوقيت المستمر، إذا رجعتم إلى إحدى الأسئلة التي وضعت على البرلمان في الماضي، فتجدونا أن التجمع الوطني للأحرار كان قد طالب باعتماد التوقيت المستمر منذ سنوات، وأن الحكومة وبعد تدارسها للموضوع عدلت عن تطبيقه نظرا لأسباب قالت إنها عدة تنظيمية، اقتصادية تقنية إلى آخره. واليوم أصبح التوقيت المستمر ضروريا ضرورة ملحّة على حد قولكم فما الداعي للتغيير الجذري في موقف الحكومة، من جهة أخرى قد سبق أن وضعنا سؤالا حول اعتماد التوقيت الصيفي واستغربنا آنذاك لكون الحكومة تركت ساعتين فرق الساعتين يستمر بين توقيت المغرب وتوقيت أوروبا، حارمة البلاد من كل الفوائد التي ذكرتم الآن وقد قررتم اعتماد التوقيت الصيفي كذلك وبصفة دائمة ما الذي حصل حتى نرى إجراء كان صعب التنفيذ بالأمس قد أصبح اليوم ضرورة ملحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن في إطار التعقيب. تفضلوا السيد الرئيس الاتحاد الديمقراطي.

السيد المستشار بلحاج الدرموني:

نهنئكم على هذا القرار. قرار شجاع جاء في وقته المناسب عندنا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

ولكن المغرب الحمد لله يعمل دائما واحد السياسة ديال اللي كان كيستعملها الحسن الثاني رحمه الله وهو تيولف الناس بشوية، بشوية، وقعت هذاك القرار ديال في العطلة الصيفية، يعني هنا بحال شي تدريب، إنما الآن نحن أمام مشكل ما بقى فيه تدريب ما بقى فيه خطر ما كاين، الذي نطلبه منكم وأمام الرأي العام وأمام السادة المستشارين وهو هذه السياسة ما خصكم شاي تنساوها يعني مسألة ديال قرار، ولكن لازمكم تعطونا معلومات في الصحافة، في الإذاعة، في التلفزة محاضرات كاع نوقع عليها علاش لا؟ راه هذا الشيء سيبدل حياتنا، راه كل شي سيبدل مشى الطاجين ديال الثانية عشرة، مشات بزاف ديال الأمور يعني، راه خصنا نأخذه بواحد...حضاريا.. ثقافيا يؤخذ هذا..هذا جانب خصنا نتوسع فيه بزاف تتخذ فيه أمور اللي هي..راه سيتبدل كل شي سيتبدل. لهذا شفتكم تتهدرو غير على السوايع، راه ماشي السوايع التي تهم، الذي يهم هو الذي سنبذل والمردودية التي ستكون والإجراءات التي ستتبدل المواطن يكون مسؤول بكيفية منظمة حضريا، حدثيا في عيشه la consommation الأكل الجامدة يعني ماشي.. كثيرا من الأمور، الصحافة حتى هي خصها تمشي معكم في هذا...شفتكم غير بوحدكم باركين كتقول القرار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، نعطي الكلمة للسيد الوزير في 6 دقائق قصد..تفضلوا آسيدي.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاع العام:

شكرا الوزير المكلف بتحديث القطاع العام،

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أولا بغيت نعرف واش هذا القرار جاء متأخر أم متسرع في تدخل السيد النائب حول هذا القرار. أنا أقول أن هذا القرار ما جاء متأخر، ما جاء متسرع، جاء في وقته، لأنه النقاش الذي طالبتم به طال وطال لمدة ولفترة زمنية يعني كافية، كان هناك استقراء للرأي من طرف الموظفين، كانت هناك اجتماعات مع الشركاء الاقتصاديين كانت هناك أسئلة والكل يطالب وكان من بين مطالبته حتى في تدخلاتكم السادة المستشارين أثرتم هذا كل كان من مطالبه اعتماد التوقيت المستمر، لكن كانت هناك طريقتين إما أننا نبقى نتكلم على التوقيت المستمر، ونقول غادي نوجد راسنا شي نهار يعي باش نديره، باش نكون واجدين ٪ 100، وهذه القرارات من هذا النوع تقتضي نوع من الشجاعة وتقتضي توع من الجرأة وتقتضي نوع من المصاحبة، لان عمرنا ما غادي نكون واجدين، ولذا هذا كما أشاره السيد المستشار المحترم، العام اللي فات درنا التوقيت المستمر في الصيف، هذا العام سنبدأ التوقيت المستمر في الصيف وغادي نكمل من بعد إذن عندنا هذه الفترة ديال الصيف اللي هي فترة العطلة، ما كاين شاي فيها المدرسة، باش نحضروا راسنا للدخول المدرسي المقبل، فهذا قرار جاء في وقته، قرار غير متسرع قرار سوف يستفاض فيه النقاش وأضرب موعدا للسادة المستشارين الذين طالبوا بذلك، أنه في إطار لجنة العدل والتشريع يوم 4 يوليوز سوف أتي لهذه اللجنة كي نزيد من النقاش ونزيد من وضع ربما بعض المشاكل وبعض الآثار الجانبية واعترفت بذلك أمامكم لهذا التوقيت المستمر ومحاولة إيجاد الأساليب وإيجاد الحلول المناسبة للتقليص من ذلك، لكن كما ذكرت أيضا أن هذه قضية التوقيت المستمر، الموظفين المعنيين بالأمر خصوصا يحبذونه ويجدون في ذلك إيجابيات كثيرة فهم بإرادتهم سوف يجدون حلولا ذاتية في هذه الفترة الانتقالية فيما يتعلق بالأكل وفيما يتعلق بالأشياء الأخرى لتقليص من هذه الآثار الجانبية لهذا التوقيت المستمر، فلهذا وباختصار أنا أضرب لكم موعدا يوم 4 يوليوز إن شاء الله في إطار لجنة العدل والتشريع للمزيد من النقاش والمزيد من الحديث والمزيد أيضا من التذاكر والمزيد أيضا من الكلام وأيضا لإيجاد الحلول من أجل تقليص الآثار الجانبية التي يمكنها أن تحصل في تطبيق أو اعتماد التوقيت المستمر.

ووعيا من الحكومة بأن هذا مطلب ومطلب تقريبا من جميع الأحزاب السياسية، مكونات السياسية بالبلاد ومطلب من جميع شركائنا الاجتماعيين وأيضا مطلب من جميع شركائنا الاقتصاديين، فضلنا هذه الطريقة ديال العمل أنه عندنا فترة الصيف سيكون فيها التوقيت المستمر ومن بعد سنخوض فيه إذا إن شاء الله بصفة دائمة ومستمرة وفي نفس الوقت نشتغل بصفة دائمة ومستمرة وفي نفس الوقت الوقت نشتغل بصفة دائمة كل إدارة، إدارة وكل موظف، موظف من أجل الحلول الملائمة للتقليص من ربما بعض الآثار الجانبية، وكما أشرتم إلى ذلك السادة المستشارون هذا مشروع مجتمعي هام، سوف يغير من العادات للمواطنين وسوف يغير من حيث التركيبة الاجتماعية لمواطنين، فلهذا سوف نبذل جميعا الجهد أنتم والحكومة من أجل إنجاحه، وسوف ينجح إن شاء الله. شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير إذن ننتقل دائما في إطار الأسئلة الآنية إلى وزارة الاتصال ومع السؤال الأول موقف الوزارة من استعداد بلادنا للمستشارين المحترمين السادة: خيري بلخير، محمد طلحة، الحبيب العلج، الراضي أيت عياد. تفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال تفضلوا آالسي.

السيد المستشار الحبيب العلج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الكل يعلم بأن الإعلام هو السلطة الرابعة في البلاد، والكل يجمع اليوم على مدى الديمقراطية يعيشها المغرب على مستوى الإعلام وكذا..وهذا ما كنا نفتخر به ونفتخر بهذه الإنجازات، كما أننا نعترف ما للإعلام من دور في بناء الديمقراطية وبناء الوحدة وبناء الأمة وبناء

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

مخلفات ومكونات هذه الأمة، وكديمقراطيين نتعامل بإيجاب مع كل انزلاق وكل اضطراب لأنه نعتبره من فتوة هذه الديمقراطية بالبلاد، وكديمقراطيين نتعامل بإيجاب مع كل انزلاق وكل اضطراب لأنه نعتبره من فتوة هذه الديمقراطية بالبلاد، إلا أن تصير أو أن يصير هذا الانفتاح وهذه الديمقراطية هدفا لمس سمعة المغرب ودولة المغرب ومقدسات المغرب وأراضي المغرب أن يتضحى من أجلها المواطنون وآباؤنا وأجدادنا فهذا ما نرفضه تماما كله، الكل يرفض أن يبقى المغرب مستهدفا من بعض الأقلام وبعض القنوات التي اليوم تستعمل ضد المغرب وكلنا نعلم وكلنا نحس بمدى توجهات التي تستهدف المغرب لا من حيث تهريب السلع ولا من حيث المساس بوحدتنا الترابية ولا من حيث الإجراءات التي يتخذها بعض الدول ضد المغرب.

السيد الوزير:

اليوم المغرب مستهدف وهذا عليه إجماع، فبدل من إعلام ينكب على مسائل تعني المواطن المغربي كمسألة التوقيت المستمر كمسألة أسعار البترول، كمسألة التضخم، كمسألة القوة الشرائية للمغرب، فنحن ننزلق والإعلام ديالنا ينزلق إلى ما يمس المغرب ويهشش من قاعدته، السيد الوزير.

نطلب منكم ومن خلال هذه القبة أن توضحوا للرأي العام ما هي التدابير التي تتخذها وزارتكم من أجل الحفاظ على بلد المغرب ملكا وحكومة وشعبا، ومؤسسات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالاتصال (نبيل بنعبد الله):

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد بداية أن أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال وأن أؤكد بأن المغرب يعرف والحمد لله منذ سنوات الأخيرة تحولات هائلة على مستويات متعددة أساسا على مستوى توطيد صرح الديمقراطية ببلادنا، تكريس جو الحريات وتقوية بناء دولة الحق والقانون، وفي هذا الاتجاه هناك إصلاحات متسارعة عرفها المغرب في الخمس السنوات الأخيرة على وجه الخصوص في فترة قصيرة ووجيزة وفي ظل استمرارية للمؤسسات أي ربما في إطار مصطلح يمكن أن نستعمله وهو مصطلح التغيير في الاستمرارية بنسبة لبلادنا، ولذلك ما يمكن أن نسجله هو تلك الإصلاحات الهائلة التي عرفتها في مجال تكريس الديمقراطية وتقوية ثقافة حقوق الإنسان والجرأة في تناول موضوع المصالحة والإنصاف وكذلك السير قدما في اتجاه تكريس ثقافة المساواة في بلادنا بين الرجل والمرأة، والكل يشهد اليوم للمغرب داخليا وخارجيا بهذه التحولات بحيث أنه يعتبر المغرب بمثابة بلد مرجعية في المنطقة التي ننتمي إليها. بالطبع حقل الإعلام كان له كذلك نصيب من هذه التحولات ونصيب كبير، والهدف من ذلك كان هو بالضبط أن نواكب كل هذه الإصلاحات، وأن نجعل المغرب قادر على أن يبرز صورة البلد الديمقراطي، صورة البلد الحداثي، صورة البلد الذي يسير بخطى حثيثة نحو التغيير ونحو التحديث ونحو الدمقرطة، ولكن كذلك أن يكون هذا الإعلام قادر داخليا على أن يلعب دورا في تعبة القوة الوطنية وفي حشد العزائم وفي جعل الجميع ينخرط في هذا المشروع المجتمعي التنموي النبيل والهائل، وفي هذا الاتجاه عرفنا الإصلاحات التي شهدتموها في حقل السمع البصري وما نشهده اليوم من تحولات على مستوى على الصحافة المكتوبة وإن كنا ننتظر المزيد من الإصلاحات على هذا المستوى، كل ذلك تكريسا لثقافة حرية التعبير وحرية الصحافة من أجل أن ينعم المغرب بشروط أحسن وأفضل على مستوى الديمقراطية، لكن الديمقراطية لها قواعد ولها قيم ولها معايير في مختلف مدن البلاد، ولا يمكننا في الحكومة أن نعتبر أنه من باب الديمقراطية أن يتمكن أيا كان من أن يمس بمقدساتنا الوطنية أو أن يخدش بشكل ما في وحدتنا الوطنية أو أن يتهجم على مؤسساتنا الدستورية التي ننعم بها والحمد لله والتي تجسد الاستقرار الذي يعرفه المغرب وعلى رأس هذه المؤسسة المؤسسة الملكية لا يمكننا أن نقبل أنه تحت دريعة الإعلام وحرية الإعلام أن تكون.

هناك خطوات تسير في اتجاه الضرب في عدد من المؤسسات التي تصون وحدة هذا البلاد وتكرس وحدة هذا البلاد وتجسد ما يرغب فيه المغاربة مجتمعين، موحدين بشكل عبروا عنه مرارا وتكرارا. لذلك أعلن لكم أنه لا يمكن للحكومة أبدا أن تقبل هذا التوجه الذي يمشي في اتجاه المس بوحدتنا الترابية أو بمؤسساتنا الدستورية وعلى رأسها المؤسسة الملكية أو بقيمنا الوطنية وأننا سوف لن نتردد في إطار تطبيق صارم لقواعد الديمقراطية سوف لن نتردد في تطبيق القانون، لأن القانون يعلو ولا يعلى عليه، وهذا أمر موكول إلى الحكومة وموكول إلى الدولة ولكن هذه معالجة قضائية قانونية سنعمل على تبنيها وهناك معالجة سياسية كذلك، على الجميع أن يتعبأ من أجلها من حكومة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني من أجل الدفاع على ما ساهمنا جميعا في بنائه وفي تشييده وعلينا كذلك كوسائل إعلام أن نعي بالدور الملقى على عاتقنا أي دور تفادي تشويه الصورة، تفادي تخريب البلاد، تفادي أن نعتبر بأن كل شيء الذي يبنى في هذه البلاد هو شيء غير صالح بل علينا أن نشجع وأن نعمل على خلق بوادر الأمل في بلادنا وفي هذا الاتجاه أعتقد علينا أن نشتغل جميعا، نسعى إلى ذلك بوسائل إعلامنا، ربما ليس بالقدر الكافي ولكن تأكدوا بأن هذا هو هدفنا. وأشكركم على حسن انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار لكم دقيقتين

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد المستشار الحبيب الطيع

شكرا السيد الوزير على ردكم ونحن مطمئنين على مقاسمتكم لنا الرأي، إلا أنه نعم هناك أسلوبين للتعامل مع هذه القضية وأرجع للأسلوب لأنه نحن أمة ديمقراطية نأمن بالقضاء، فالقضاء له توجه وله نظر في الموضوع، الأسلوب الثاني هو السياسي الذي أريد أن تحاور معكم فيه هو أن يكون المجال التلفزة ومجال الإذاعة ومجال الإعلام، أن يتداول مشكلات المغرب اليومي، وأن نذهب شيئا أو أن نترك شيئا من البرامج الغير الهادفة في التلفزة المغربية، أن نناقش بداية من اليوم برنامج 2007للأغلبية الحكومية المقبلة، أن يتداول الشأن العام في التلفزة منذ اليوم لكي يتداول مائدته المغربي في طاولته ومادته الشأن العام المغربي بدل أن تتداول مسائل جانبية لا غنا نحن في غنا عنها ونتمنى أن يتعامل الإعلام تعاملا ديمقراطيا وأن يبلغ الواجب عليه لجميع شرائح المواطنين.

السيد الوزير:

نحن نود أن يبقى المغرب مرتفعا على هذه المساومات لأنه في هذه القبة أعطيت للصحافة أو بفضل هذه القبة أعطيت للصحافة حرية التعبير الحمد لله وتعاملت معها جميع المؤسسات فمن خلالكم نطالب أو نلتجأ إلى الاعلام الذي أصبح سلطة رابعة أن يحمي المغرب فهذا نداء نحو الإعلام المغربي، الصحافة المغربية يحمي وطنكم وبلدكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، موقع وكالة المغرب العربي للأنباء في المشهد الإعلامي الوطني للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، الأمين، الطاهر الفيلالي، محمد كريمين، العربي سديد، اسماعيل القيوح، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار بنعلال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

تعتبر وكالة المغرب العربي للأنباء قطبا مهما للعمل الإعلامي في المغرب، من حيث إنتاج الخبر توزيعه سواء على الصعيد الوطني أم الدولي، إلا أنها تواجه عدة صعوبات في أداء مهامها، إذا تسمحوا لي السيد الوزير أن أقف بصفة خاصة على بعض النقط.

أولا فيما يخص الوضعية المادية للصحافيين لقد سبق أن قرر المجلس الإداري للوكالة سنة 2004وأنتم عضو فيه باعتباركم وزيرا وصيا منوطا بكم تتبع قراراته المتمثلة في التعويضات الممنوحة للصحافيين، لكن ويا للأسف لم توفوا بوعدكم ولم تحترم هذا القرار الذي كان يعتبر ولازال يعتبر ملزما.

ثانيا: السيد الوزير. لقد راهنتم على دمقرطة الأداء كما جاء في البرنامج الحكومي والعمل على إزالة كل الشوائب التي عاقت وتعيق التدبير الإداري والمهني للوكالة، إلا أنكم لم تصيبوا في هذا المنحى وخير دليل على ذلك أن الوكالة راهنت على المكاتب الجهوية، إلا أن الوكالة لم تسخر لها الوسائل اللوجيستيكية إضافة إلى العنصر البشري وخاصة الصحافيين المتمرسين حيث أن أغلبية المكاتب الجهوية لا يتعدى عددا الصحافيين العاملين بها شخصان في أحسن الظروف باستثناء مدينة الدار البيضاء، لذلك نسائلكم السيد الرئيس عن البوادر الأولى لإصلاح هذه الحالة التي تعيش عليها الآن الوكالة والتي يمكن وصفها بالمزرية نظرا لعدم نهج خط تحرير محدد زيادة على غياب مجلس التحرير الذي يعد من المطالب الأساسية للصحافيين بالإضافة إلى غياب لجنة أخلاقية المهنة التي تعد من وجهة نظرنا وأنتم ستشاطروننا الرأي باعتباركم صحفي خير وسيلة لحماية الصحافيين خلال ممارستهم المهنية، كما نسجل بأن هناك بعض التراجعات عن بعض الحقوق المكتسبة للصحافيين وكذلك فيما يتعلق بعملية الاختيار مندوبي الوكالات وتعيينهم بالمكاتب الدولية التي طالها ويالأسف الشديد من خروقات أو العديد من الخروقات تتمثل في المحسوبية والزبونية التي شابت عملية بعض الانتدابات في بعض المدن أو بعض الدول، أخيرا في كل من...أعطيكم مثال، مثل موسكو والأردن وأثيوبية واسبانيا مما يحز نفوس الصحفيين حيث اعتبروا ذلك تراجعا كبيرا ومسا صارخا لممارسة الديمقراطية التي طالما حلمنا بها جميعا، يمكن أن نفصل فيها إن شئتم زيارة عن غياب موارد بشرية صحافية قادرة من الناحية الكمية على مواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الدولي والوطني، وطموحات الوكالة للرقي بأدائها في المشهد الإعلامي، خاصة وأن عدد الصحافيين لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من عدد العاملين بالوكالة هم أقل من الثلث زيادة على النقص الحاصل في وسائل العمل.

لذا نسائلكم السيد الوزير فأمام هذه الوضعية التي تعرفها الوكالة هل هناك نية فعلا لتحويلها الى شركة وطنية كما سبق أن صرحتم به في الغرفة الأولى خصوصا وأن الانتقال من هذه الوضعية إلى وضع آخر يحتاج إلى ميكانزمات خاصة لضمان نجاح هذا المشروع الذي نأمل أن يكلل بالنجاح. وهل تم التفكير في إصلاح هذه الأوضاع الاجتماعية مكونات الوكالة من صحافيين وإداريين وتقنيين قبل تحويلها إلى شركة لضمان حقوق العاملين بالوكالة وهل تم التفكير في وضع هيكل تنظيمي جديد وكذا العمل على تعديل الظهير 19 شتنبر 1977، المحدث للوكالة وذلك بهدف تحيين إطار القانوني للوكالة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس

أشكر بداية السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال، وأود التأكيد على أن وكالة المغرب العربي للأنباء نظرا لما تسديه من خدمات أساسية بالنسبة لوسائل إعلامنا المكتوبة منها ولكن كذلك السمعية البصرية تحظى باهتمام خاص وبأولوية في برامجنا وفي خطة العمل

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

التي عملت على تصديرها وزارة الاتصال وعرفت هذه المؤسسة في السنوات الأخيرة والحقل الإعلامي المغربي يشهد بذلك عدد من الإصلاحات الأساسية التي جعلتها تتبوأ مكانة لائقة بها فعلا وتلعب دورا لا على مستوى إعلامنا الخارجي ولا على مستوى تزويد إعلامنا الداخلي وهكذا ضمن الأوراش التي تم الشروع فيها أولا هناك ورش الهيكل التنظيمي الجديد الذي تم إعداده توفيرا للتأطير الملائم والتوزيع المناسب للمهام وهذا الهيكل هو الآن في نقاش داخلي بيننا وبين وزارتي المالية أساسا وزارة المالية وبالإضافة إلى ذلك عملنا على تعديل ظهير 19 شتنبر 1977، المحدث للوكالة وذلك تمهيدا فعلا لتحويلها إلى شركة وطنية مع تهييئ كل الشروط المناسبة إلى ذلك ومع اعتماد دائما كما سلكنا هذا النهج بالنسبة لباقي الإصلاحات في المجال الإعلامي مع اعتماد نهج التشاور والحوار مع المعنيين بالأمر بداية ولكن كذلك مع المنظمات المهنية وبالإضافة إلى ذلك عملنا على اتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير فعالية الخدمات التي تقدمها الوكالة وتحفيز مواردها البشرية وتحسين أداها حتى تكون مؤسسة قادرة على خلق التوازن المالي الداخلي ولكن كذلك على تحسين وجودة هذه الخدمات. بالنسبة للتعيين مسؤولي الوكالة في مختلف المكاتب الدولية، فهذا الأمر أعتقد أن الأخبار التي تتوفرون عليها لم تأخذ بعين الاعتبار أننا أوقفنا مسلسل الخلود في المسؤولية الخارجية هناك من تحمل هذه المسئولية خارج الوطن لمدة أزيد من 20 سنة، واليوم دخلنا في مسلسل يجعل أننا نقوم بتجديد لهذه المسؤوليات على رأس كل 4 سنوات وبشكل لا تمييز فيه بين مختلف الصحفيين الذين يعملون، ربما أن محدودية عدد المكاتب الموجودة خارج الوطن تجعل أن المطالب كثيرة والطلبات كثيرة وأننا لا يمكن أن نلبي كل هذه الطلبات، بالإضافة بالطبع إلى الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية الداخلية وواعدنا بتحسين وضعية التعويضات، والآن نسعى الى تنفيذ هذا الأمر كما واعدنا بذلك سنفي بوعدنا وسنقدم هذه التعويضات طبقا لقرار المجلس الإداري الأخير، فالذي يمكن أن نقول بأنه وكالة المغرب العربي للأنباء توجد الآن في سكة الإصلاح، وأن هذا الأمر يتطلب الوقت الضروري إلى ذلك، وأننا سنفي بكل الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار فوزي بنعلال:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات هو في الحقيقة نحن لا نشك في حسن نيتكم، ولكن إذا تحدثنا عن ما يجري في الوكالة، فلا بد لنا من وقت كثير. لذا، السيد الوزير ندعوكم إلى عقد اجتماع اللجنة لتدارس وتباحث وتنوير الرأي العام وتباحث جميع القضايا التي تهم هذه الوكالة وكذلك إذا أمكن إحضار المدير العام للتحدث معه ومساءلته. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار سي فوزي بنعلال، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي تغييبات الإذاعة الوطنية لكافة التراب الوطني للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، محمد بلحسن، ابراهيم السالمي، يحيي يحيي، علي سالم الشكاف، السيداتي علي الشكاف، محمد رضى ابو الطيب، محمد اللبار، تفضل أ السي.

السيد المستشار الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير:

يعتبر الإعلام رافعة أساسية للتنمية، ويلعب دورا كبيرا في التعريف بالمجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية للدول كما يعتبر مرآة تعكس مستوى تقدم الشعوب والمجتمعات ومع تطور الكبير والسريع التي تعرفه وسائل الاتصال في وقتنا الحاضر والمستوى العالي الذي وصلت إليه الدول في هذا المجال وظهور تقنيات جديدة ومتطورة فمن اللازم العمل على انتشار البث الإذاعي والتلفزي الوطني في الداخل والخارج، وفي هذا الإطار تعاني الأقاليم الجنوبية الشرقية للمملكة والمناطق المجاورة لها من ضعف التقاط موجات الإذاعة الوطنية ورداءتها كما هو الشأن في مناطق أخرى من المملكة.

أكثر من هذا - السيد الوزير- يمكن بهذه المناطق التقاط إذاعات تابعة لدول أخرى بصفة جيدة وواضحة، كما أن الإذاعة الأمازيغية يتعذر التقاطها أو الاستماع إليها بوضوح كاف بهذه المناطق، رغم أن عدد كبير من سكانها أمازيغيون فكيف يعقل ونحن في هذا العصر ورغم التطور الهائل الذي عرفه الحقل الإعلامي والتقنيات المتعلقة به لازالت هناك إذاعة وطنية ضعيفة لا تعطى بعض المناطق في الوقت الذي تسخر به معظم الدول مختلف الوسائل لإيصال برامج إذاعاتها خارج حدودها خدمة لإشعاعها، ونظرا لكل ذلك نسائلكم السيد الوزير

لماهي الأسباب الحقيقية لضعف تغطية إذاعتنا الوطنية لبعض المناطق من المملكة وخاصة الأقاليم الجنوبية الشرقية والمناطق المجاورة لها؟

2 ما هي التدابير المتخذة لتجاوز هذا المشكل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال (نبيل بن عبد الله):

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر بداية السيد المستشار على طرحه هذا السؤال الذي يتيح لي فرصة لتوضيح قضايا المتعلقة بالتغطية وتغطية الإذاعة الوطنية على وجه الخصوص وقدرتنا على تغطية كافة أنحاء التراب الوطني من خلال الأمواج المتوسطة والطويلة أو بالمرسلات من نوع FM أي الأمواج المترددة. وتعلمون ان شبكة البث الإذاعي على الأمواج المتوسطة والطويلة تتكون من 5 امحطة، كل معدات هذه المحطات متقادمة ونعترف بذلك، وتعدى عمرها 30سنة في بعض الأحيان، كما أن تجديدها يطرح بعض الصعوبات نظرا لما يتطلبه من اعتمادات مالية ضخمة، ناهيك على أن هناك يوجد اليوم بين نظامين تقنيين نظام التناظوري nologique والنظام الرقمي، وربما أنه علينا ان ننسى النظام التناظري وأن ندخل من الباب الواسع في النظام الجديد أي النظام الرقمي مما سيجعلنا نختصر المسافة في التأخر التيكنولوجي الذي نعرفه على هذا المستوى، لكن ذلك يتطلب اعتمادات عملنا في السنوات الأخيرة على توفير جزء من هذه الاعتمادات، علما بأن الأمر يتطلب بالنسبة للإذاعة، لكن كذلك بالنسبة لبعض المناطق...بالنسبة للتلفزة الأمر يتطلب مئات الملايين من الدراهيم من أجل تغطية كل هذه الحاجيات لكن مع ذلك لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام بخصوص منطقة تتكلمون عنها، وهكذا عملنا في سنة 2004-2005 على تشغيل 37 مرسل جديد émetteur وقبل نهاية السنة الجارية سيتم تشغيل 25 مرسل آخر عبر مختلف مناطق المملكة. بالنسبة للمناطق الجنوبية الشرقية أخبركم أنه ستعرف هذه المنطقة في متم هذه السنة ما مجموعة 2 امرسل بالعديد من المناطق بما فيها ورزازات، الرشيدية، ارفود، زاكورة، وجدة، فكيك، بوعرفة، وأن في نفس الاتجاه سنعمل على.. بالنسبة للإذاعة الأمازيغية سيتم توسيع تغطية هذه الاذاعة لتشمل بالإضافة إلى كل من الناظور والحسيمة وفاس ومكناس وخميسات وسيدي قاسم وأكادير، ورزازات، أسفي، الرباط، العديد من المناطق الأخرى اللي ما كانت شاي مغطية لحد الآن، إذن سنقوم مع ذلك بمجهود في هذا الاتجاه، وكما أن هناك مشروع تشتغل عليه المصالح المختصة لإتمام تزويد 63 محطة على مدى سنتين تقريبا بأربع مراسلات للبث تهم جميع البرامج الإذاعية الوطنية العربية والأمازيغية والدولية على أساس تعميم الفائدة وتعميم الاستماع بالنسبة لكافة أنحاء التراب الوطني، شكرا لكم.

السيد ريس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلو السيد المستشار.

السيد المستشار الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التقنية، وهذه الإكراهات التقنية، نحن متفقون السيد الوزير أن هناك بعض الإكراهات، ولكن ألا ترون أن تغطية الإذاعة الوطنية لكل شبر من التراب الوطني يشكل جزء من السيادة، وبالتالي يجب أن يكون من ضمن الأولويات.

السيد الوزير،

في لقاء تواصلنا معكم بإقليم الراشيدية بحضور جميع فعاليات هذا الإقليم أثير أثير هذا المشكل بإلحاح وقد مضى عام على هذا والحال على ما هو عليه ولكن نستبشر خيرا بكل ما أنتم بصدد القيام به وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، وشكرا لكم السيد الوزير. السؤال الآني الأخير حرمان المغاربة من مشاهدة كأس العام للشباب 2005، للمستشارين المحترمين السادة: **محمد العقاوي، محمد طريبش، محمد الكور، الميلودي عبود، سعيد التدلاوي، عبد السلام احدوش، ميلود ناصر، محمد السلامي، عادل المعطي، السؤال ...تفضلوا السيد** العقاوي.

السيد المستشار محمد العقاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

كما هو معلوم كلما اقترب موعد أي تظاهرة رياضية عالمية إلا وغاب دور وزارة اتصال من صفقات بث هذه التظاهرات وفتح المجال أكثر من شركات منافسة احتكارية. ولا أدل على ذلك الخبر الذي نشرته أكثر من جريدة وطنية عن عدم مشاهدة الجمهور المغربي لمباراة كأس العالم للشبان المقام بهولندا يوم الجمعة 10 يونيه 2005، إلى غاية 2 يوليوز من نفس السنة، وفي هذا السياق أود السيد الوزير أن أسألكم هل هناك تفسير منطقي لهذا الغياب؟ هل تتوفر الحكومة على أي بديل يمكن المغاربة من مشاهدة أطوار هذه التظاهرة ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال (نبيل بعبد الله):

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال، أعتقد أنه يطرح في عدد من الأوساط والأسر المغربية وبالتالي علينا أن نقدم فعلا جوابا، لماذا لم نتمكن من بث مباريات الفريق الوطني للشبان الذي يخوض غمار منافسة كأس العالم للشبان، تعلمون أن التلفزة المغربية على غرار التلفزات الأخرى تشتري هذه الحقوق وأنه وقعنا في مشكل مع الشركة التي تمتلك هذه الحقوق وهي شركة ART العربية التي لم ترد أن تبيع

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

للمغرب هذه الحقوق، ولسنا البلد الوحيد الموجود في هذه الوضعية مصر كذلك استطاعت أن تؤهل فريقها للشبان لهذه الكأس ولم تتمكن كذلك من اقتناء ومن شراء هذه الحقوق تدخلنا لدى مؤسسة الفيفا يعني الجامعية الدولية لكرة القدم من أجل أن نقدم شكاية في هذا الأمر، لأن المسألة تتعلق بفريقنا الوطني وقلنا أن من حقنا أن نرى على الأقل مباريات الفريق الوطني ومباراة الافتتاح ومباراة النهاية، هذه المؤسسة أحالتنا على مؤسسة ألمانيا اسمها انفرونك سبور من أجل أن نجد معها حل لهذا المشكل مع الأسف في اتصالها مع شركة ART لم نرفض هذا الاتصال إلى أي حل، ظلت شركة ART ترفض بيع هذه الحقوق، حبذا لو كانت هذه الشركة قدمت لنا عرض وقالت لنا أطالب بمبلغ كذا من أجل ذلك، هذه الشركة رفضت وهي التي تمتلك الحقوق رفضت أن تبيعها للمغرب، ولا يمكن للمغرب أن يقرضن هذه الحقوق وأن يعمل على بث هذه المباريات، في اتصال ثاني مع شركة ألمانيا أخرى اسمها انترناسيونال سبور إيفنت عملنا كذلك على لا نهم عندهم علاقات مع شركة ARTعملنا على طرح مجددا الموضوع، لم نتمكن مع الأسف وشركة ART ظلت على موقفها، وأعتقد أن هذا الأمر يطرح علينا ربما رد فعل أساسي لأنه كما سبق أن قلت لكم تتذكرون أنه بالنسبة للسنة الماضية استطعنا أن نحصل على حقوق بث كأس افريقيا للأمم في آخر لحظة، وربما باستعمال بعض التقنيات التي جعلتنا نتجاوز شركة ARTربما أن هذا التجاوز كذلك يفسر ما نحن نعيشه اليوم، وعلينا أن نجد حل نهائي لهذا الأمر لأننا ينتظرنا كأس العالم بالنسبة للسنة المقبلة، وكذلك الحقوق مشتراة من قبل نفس الشركة، وتنتظرنا تظاهرات رياضية أخرى لذلك نحن نقوم باتصالات الآن مع المؤسسات الرياضية الدولية وكذلك مع البلدان العربية المعنية بهذا الأمر حتى نجد جواب على هذه الإشكالية، علما بأنه يجب أن نعي بأن ثمن وكلفة المناسبات الرياضية من هذا النوع، أصبح مرتفعا ومرتفعا جدا، وبكل بساطة ليست في متناول بلدان مثل المغرب، أن تقتني هذا النوع من الحقوق التي تباع اليوم بالملايير من الدولارات، وهذا الأمر ليس في متناولنا الآن، لذلك يجب أن نجد حل لهذه الإشكالية الكبيرة. نعتذر للجمهور المغربي، ولكن حتى المجهود المالي الذي كان بإمكاننا أن نقوم به لم نتمكن من القيام به لأن الشركة أصلا رفضت أن تبيع هذه الحقوق. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد رئيس الوزير...تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار محمد العقاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أود أن أشكر السيد الوزير على هذا التوضيح الذي أتمنى خالصا أن يقنع الجمهور الرياضي المغربي العريض. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم إذن ننتقل إلى بقية الأسئلة ومع الجزء الثاني، ونبدأ لوزارة الاتصال والسؤال يتعلق باقتطاع بدون وجوب حق لصالح القناة الثانية للسادة المستشارين: محمد المنصوري، عبد الغني المكاوي، محمد صالح أكميزة، ابراهيم أهل احماد، احمد الإدريسي، ابراهيم الذهبي، عبد الله خنوقة، ابراهيم أبو زيد. تفضل السيد المستشار السيد المنصوري.

السيد المستشار محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

في الواقع لما استمعنا أجوبة السيد الوزير. قلت على أنه لما استمعنا أجوبة السيد الوزير تساءلت هل كان السيد وزير الاتصال الذي كان يتكلم أو الناطق الرسمي باسم الحكومة في مواضع جساسة التي هي في الواقع مس جميع المغاربة، كان لنا ما نقول شاي لكن الواجب باش طرحنا ونبهنا الحكومة على الوضع الذي آلت إليه وسائل الإعلام السمعي البصري واليوم السيد الوزير جئنا باش غادي نناقشكم حول الوضعية للقناة الثانية، القناة الثانية كما يعلم الجميع نشأت كمؤسسة خاصة من بعد بقى يمشي اللي بغى يمشي، ينخرط فيها...لسوء التدبير أو الظروف أخرى، رجعت قناة عمومية، وبقات كتشتغل، استفادت بدعم في عام 2003، دارت واحد الربح صافي ديال 2 مليار و600 مليون في الصندوق، في 2004 دارت 13 مليار و 300 مليون واستفادت بحصة الأسد لأنه عندها مواقف أقل ما يمكن أن أقول على أنه مشكوك فيها استفادت بالإشهار، بحصة الإشهار تقريبا، 60 ٪ ديال الإشهارات كانوا عند القناة الثانية، القناة الثانية ما ألقينا ما غادي نزيد لها، ما غادي نزيد لها حاجة أخرى، أن نفرض علىّ المواطن المغربي باش يشاهد القناة الثانية وندير له على أنه يبقى يخلص واحد الواجب شهري في الفاكتورة ديال الكهرباء، بقينا كنتساءل والكل يقول يا ودي واش هذا ديمقراطي؟ واش هذه داخلة في الحرية باش يبقى الإنسان يجبر عليه واحد القناة يبقى يشوفها، وأكثر من هذا وذاك وأكثر من هذا حتى المناطق التي تكلم عليها زميلي، اللي ما تتوصل شاي وما عندهاشاي التغطية متاع القناة الثانية حتى هي تؤدي لأنه محكوم عليها أنها ما كتشوف شاي، هذا حيف وهذا ظلم، ولما نتكلم السيد الوزير على حقوق الإنسان ودولة الحرية والديمقراطية، الديمقراطية على أننا نفرض على المواطن المغربي يستفاد بواحد المادة وهو ما عنده غرض بها، هل من الديمقراطية والقانون والحق على أننا نخلص على شي حاجة اللي ما كنستفد شاي بها، واش ما تتشوف شاي معنا السيد الوزير على أنه وهذا سؤال كنطرحه لكم باش نحدد بارك من إجبارية، بارك من

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الاحتكار، بارك من الامتيازات، مزيان مشيتيو في هذه السياسة، كنهنيكم على أنه لا حظنا هذه الحكومة بأنه أخذت واحد العديد ديال التدابير باش تلقى تقلص من الاحتكارات، أخذتم السياسة وأهنكم السيد الوزير اللي جبتيو القانون باش تلقى يتحذف الاحتكار وتدخل لهذه المنافسات أهنكم أنا على هذه المبادرة، لكن بقات لكم هذه المبادرة باش تبقى ما تفرض شاي على المواطن المغربي يستهلك واحد الحاجة اللي ما عندو بها غرض، أولا اللي ما تكون شاي إجبارية، تكون طوعية وخيرية، ويديرها إيلا هذه إذا ولات قناة خاصة تدير كما كيديروا الآخرين إيلا كانت مجبرة نخلص، ولكن باش نفرض على الناس اللي ما تيشوفها شاي، نهائيا ما عندهم شاي الوسال باش يشوفها، اللي هم ما عندهم نهائيا بها غرض كاينين قناة أخرى واليوم كاينة الحرية في الرأي، تنقول على أنه كفى من هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال (نبيل بعبد الله):

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون،

شكرا بداية للسيد المستشار على هذا السؤال الذي هو سؤال هام، هو سؤال يتمحور حول موقع القناة الثانية في المشهد الإعلامي، المشهد السمعي البصري الجديد لبلادنا أذكركم في هذا الشأن بأن القانون الجديد الذي تكلمتم عنه يضع مؤسسة 2M شركة صوريا، 2M في قلب المنظومة العمومية السمعية البصرية المغربية وأن هذه الشركة تعتبر من ضمن الشركات الوطنية بمعنى أنها تعتبر من الشركات التابعة للدولة وبالتالي هذه الشركة ملزمة وهذه القناة ملزمة بأداء الخدمة العمومية، وخدمات المرفق العام، وهذا المرفق العام كما هو الشأن بالنسبة لكافة الدول الديمقراطية يخضع بالنسبة للدولة لمبدأ التعويض عن الخدمة العمومية يخضع بالنسبة للدولة لمبدأ التعويض عن الخدمة العمومية وهذا ما يجعل أن الدولة خرجت من نظام ما وهو النظام الذي كان معمول به أساسا مع الإذاعة والتلفزة المغربية والتي أصبحت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ، بدء من سنة 2006 ستخضع هذه العلاقات بين الدولة وبين الحكومة وبين هذه المؤسسات إلي عقد برنامج يضع التزامات هذه الشركة، سواء تعلق الأمر بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة سابقا الإذاعة والتلفزة المغربية، أو تعلق الأمر بالقناة الثانية مجموعة صورياد، التزامات هذه الشركات بالنسبة للإنتاج الوطني، بالنسبة للبرمجة، بالنسبة لمكانة الأمازيغية، بالنسبة للثقافة، بالنسبة للسياسة الاخبارية، بالنسبة للتغطية، ولتغطية كافة التراب الوطني بالنسبة لكل التحديات المطروحة لاستخدام وإدراج وانخراط الموارد البشرية المغربية على كافة المستويات، ولذلك بهذه الطريقة تبرر أو يبرر هذا الرسم الذي أريد أن ندقق أنه لا يأتي لينضاف لما تقدمه الدولة، بحيث أنه هناك صندوق السمعي البصري، من داخل هذا الصندوق نقدم هذا التعويض للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، ولكن كذلك للقناة الثانية وإن إذن هذا الرسم هو الذي يوجد في عدد من الدول الديمقراطية وهذا الرسم هو الذي يمول أو يملئ الصندوق المخصص للسمعي البصري، واليوم علينا أن نقول بأنه فعلا هناك أقلية قليلة من المواطنين الذين لا يتوصلون بالقناة الثانية، ولكنها أقلية قليلة حيث أن نسبة التغطية اليوم تجاوزت 92 ٪، وأن هناك فعلا جزء من المواطنين الذين يؤدون هذا الرسم دون أن يتمكنوا من مشاهدة القناة الثانية، وسنعمل ونعمل في غضون هذه السنة والسنة المقبلة، أعتقد أنه في نهاية 2006 سنكون على وشك الوصول إلى 100٪ من التغطية بالنسبة للقناة الثانية وبالتالي سيكون هذا المشكل محلول بشكل نهائي، بقي أن أقول بأنه أعتقد أن هذه القناة على أي حال تقدم خدمة لهذا المجتمع، قد نتفق مع كل برامجها، ولكن لا أعتقد أن هذه القناة تسير في اتجاه سلبي، أو أنها تشجع الميوعة بقدر ما تسعى في توجهها العام إلى الدفع بالمقومات الوطنية إلى الرفع من شأن الإنتاج الوطني، ربما أنها تخطئ كما يخطئ الجميع في بعض المناسبات ولكن هذا الأمر لا ينفي أنها تندرج في صلب المشروع الإصلاحي الإعلامي المغربي، وتندرج في صلب الدفع بالإنتاج الوطني إلى الأمام والدفاع كذلك عن مقوماتنا الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. المستشار في إطار التعقيب.

السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

في الواقع السيد الرئيس،

في الواقع السيد الوزير،

سؤال عندي مكتوب واضح، هو عندكم اتصلت به وتناقشناه، إذن يظهر على أنه الجواب كان يكون عاوتني في نفس الاتجاه اللي وكلتوه في نفسكم.

السيد الوزير

ندير واحد الرسم، الاستهلاك واحد المادة من المواد هل هذا منطقي؟ رسوم تنخلصهم على خدمات تتعطيها الدولة، ماشي باش غادي نفرض على المواطن باش يبقى يشوف واحد القناة تكلمتم لنا على الخدمات اللي تتعطى 2M، قلناها لكم وعدة مرات وماشي غير احنا بوحدنا، بأنه هناك احتكار، وأنها تتخدم في ....وفي أنشطة أخرى، وبأنه كاين الفساد وبالحجة وأعطيناكم الحجج واعطيناكم أشياء وما شي احنا وحدين اللي تيقولوها حتى الصحافة المكتوبة تتقولها، المواطنين كلهم تيقولها وعلى أنه واحد العديد ديال المواطنين اللي ما تيقدرو في وسط عائلاتهم باش يشوف 2M، وبأن بعض البرامج مختصين لبعض الفئات

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

ديال الناس اللي هما معروفة و تنجيبهم دائما، لدرجة أنه حتى منين تتولي شي زغبة بيضاء تنقول فيها راه تزادت واحد الزغبة بيضاء في الشارب ديالو أو في وجهه أو في رأسه، إذن خصنا السيد الوزير نكون نمشيو في التوجه الحقيقي متاع الديمقراطية، ما نفرض شاي على الناس يخلص شي حاجة وهما يمكن لهم الاستغناء وعليها، ما تيمكن شاي على أنه واحد المادة من المواد تكون ونجيو ونقول آودي لا نعمل واحد الضريبة على واحد نوبة الأولى تدارت مزيان لأنه كانت خصنا يعني فيها واحد الفساد خصنا نرجع لها المكانة ديالها، منين اليوم هي رابحة عندها أكثر من 15 مليار متاعت الأرباح كيف اليوم غادي نزيد عاوتني ندعمها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال (نبيل بعبد الله):

أعتقد أنه أنا أعطيت المبررات السياسية والمؤسساتية إلى ذلك، أعتقد أن الأمر يتعلق بقناة عمومية، وأن في جميع الدول القنوات العمومية تتدعم من قبل الدولة، والدعم لا يعني أنه لا يجب عليها أن تستخرج أرباح من تدبيرها، الدعم لا يعني بالضرورة أن مؤسسة الدولة عليها أن تكون مفلسة أو عليها أن تكون غير متوازنة من ناحية مداخلها ومن ناحية ميزانيتها، فلذلك في مطالبتنا لهذه القناة بأداء عدد من الخدمات للإسهام في حق التربية بالنسبة للمواطن، في حق التثقيف، في حق الإعلام، في حق الترفيه، في كل هذه المجالات علينا أن نساعد هذه القناة على أن تلعب هذا الدور وإلا ستعتبر أنها غير معنية بذلك وبالتالي ستأخذ توجه خاص أي أنه يبحث عن الربح فقط ولا يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المقومات، فعلا أؤكد لكم أن هناك جزء قليل من المواطنين الذين يؤدون هذا الرسم ولكن لا يستفيدون من هذه القناة وهذا الأمر سنعمل على استدراكه من خلال توسيع التغطية بشكل نهائي كما قلت لكم في غضون السنتين المقبلتين، بالإضافة إلى ذلك أريد بأنه نحن نقف بشكل مستمر على حسابات هذه القناة، على تدبيرها يوم الأربعاء غدا إن شاء الله لنا اجتماع للمجلس الإداري لهذه القناة لشركة صورياد 2M وبالتالي سنتمكن مجددا من الوقوف على حساباتها، على تدبيرها، ويمكن أن أؤكد لكم بأنه ليست هناك أية ممارسة سلبية تخترق هذه المؤسسة من حيث تدبيرها، ربما أنه كما هو الشأن بالنسبة لمختلف المؤسسات هناك بعض القضايا المرتبطة بالموارد البشرية وبوضعية هذه الموارد البشرية وبتدبيرها وتدبير وضعيتها، وهذا الأمر نسعى إلى تفهمه ومعالجته كلما طرح، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسمكم السادة المستشارين نشكر السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة على مساهمته معنا في هذه الجلسة. ننتقل إلى الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة، السؤال الأول الموظفون الأشباح للمستشارين المحترمين السادة رحو الهلع، زحال الزكراوي، محمد الزعيم، احمد الشوفاني، عبد الرحمان أوشن، عبد الحق بوكرين، تفضل السيد المستشار المحترم السيد رحو.

السيد المستشار رحو الهلع

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير

لقد برزت من جديد مع عملية المغادرة الطوعية برزت مسألة الموظفين الأشباح، بحيث الأرقام المتداولة بشأنها والمقدرة بعشرات الآلاف لتعبر عن الحجم الحقيقي والخطير لهذه الظاهرة بحيث هناك عندها تأثيرات جد سلبية على ميزانية الدولة وعلى الخزينة أي هناك ضياع المال العام وكذلك لها تأثيرات جد سلبية على السير العادي للإدارة وتدبير الموارد البشرية ديال الدولة.

السيد الوزير

سجلنا باهتمام كبير عزم الحكومة على محاربة هذه الظاهرة، لكن السؤال الذي يبقى مطروح هو كيف، خاصة وأن التجارب السابقة لم تعط النتائج التي كانت منتظرة منها، علاش؟ لأنه مسألة أو عملية إحصاء الموظفين الأشباح أسندت للرؤساء المباشرين لها، هذا يبقى في نظرنا غير منطقي، علاش؟ لأنه تتطلب من الرئيس المباشر الذي ساعد ذاك لموظف باش يكون تسبح، يتستر عليه لمدة سنين، تقول أعطيني لائحة، ويجي يقول لك راه فعلا عندي أشباح، وراه تستر عليهم واحدة المدة وما أعملت شاي وما دارت شاي إجراءات إدارية والقانونية ضدهم، هنا فاين تيظهر لي العملية دائما تتفشل، هذه المرة ما بغينا هاشاي تفشل، لأنه راه ما كاين شاي موظف شبح بدون علم الرئيس المسؤول ديالو، الشاف ديالو المباشر، وهنا راهم بزوج في نظرنا في نفس الخانة، خص إجراءات القانونية والعقابية الإدارية تتخذ في حقهم بزوج لأنهم في نظري في مستوى واحد، وبالإضافة إلى هذا أشيع بأن الحكومة قالت بأن باش غادي تتخلص من هؤلاء الموظفين الأشباح وهي تعطيهم المغادرة الطوعية، وهنا غادي يستفيدون من امتيازات المغادرة الطوعية بعدما استفادوا من أجر بدون مقابل وهذا بالطبع تيبقى غير معقول، وأسائلكم السيد الوزير واش هذا صحيح؟ إذا كان غير صحيح فما هي الطريقة التي ستتبعها الحكومة لمحاربة هذه الظاهرة؟ واللي يعني فيها حفاظا وحماية للمال العام لأن تقديم أجور بدون مقابل هذا فيه ضياع للمال العام، وكذلك ترشيد للموارد البشرية للدولة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاع (العام محمد بوسعيد):

شكرا السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارين المحترمين

لقد سبق لي أمام هذا المجلس الموقر أن تطرقت إلى هذا الموضوع، وقد نفيت نفيا قاطعا كل الأرقام التي تداولت حول الموظفين الأشباح

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

وعن صعوبة رفضهم، وأتمنى أن لا تبقى هذه الأرقام راسخة في الذهن وأيضا، تطرقت فيما سبق إلى مفهوم الموظف الشبح، وربما نقسمه إلى 3 أقسام. هناك المفهوم العام أن موظف الشبح هو الذي يتوصل بالأجر دون مزاولة أية مهمة، ولكن هناك 3أقسام، كاين اللي في حالة ترك للوظيفة إما نظرا لسوء التدبير، المشاريع أو لسوء نية الموظف، وهذا هو المقصود هذا النوع من الموظفين الذين يتوصلون بالأجر دون أداء مهمة هم الذين يسيئون الى الإدارة ولكن هناك نوعين آخرين واش نعتبرهم موظفين أشباح أولا، كاين الموظف الذي انتظار تعيين في مقر عمل جديد ولا يقوم بمهمة أو الموظفين الذين هم في حالة فائض أو تضخم حتى هذوا ما تيقوموا شاي بشي مهمة، وتيتزاول اجرهم، فلهذا ذكرت في أجوبتي السابقة أنه لا علاقة للمغادرة الطوعية مع الموظفين الأشباح بمفهوم التاركين لوظيفتهم عن سوء نية، هؤلاء الجواب الذي يواجههم هو تفعيل مقتضيات النظام الأساسي للوظيفة العمومية أي الطرد وتفعيل المجالس التأديبية، وقد تطرقت أيضا إلى أسباب هؤلاء الموظفين الأشباح، باش نعرف منين جايا هذا المفهوم، المفهوم جاي أنه هناك طبعا مسؤولية تامة للمسؤولين عن الموارد البشرية كما ذكر السيد المستشار المحترم، ولكن أيضا هناك انفصال بين تأدية الأجور التي تقوم..مهمة تقوم، بها مكتب أداء الأجور في وزارة المالية والخوصصة وتدبير الموارد البشري، كاين انفصال، فهناك الآلية التي اعتمدتها الحكومة عن طريق المنشور ديال السيد الوزير الأول ديال 11 ماي الأخير هو تقريب هذه الأجور من الحضور الفعلي داخل مقرات العمل، بحيث مرتين في السنة إذا ما ثبت شاي بحضور وبمقر العمل سوف ينقطع الأجر ولمدة 3أشهر وإذا لم يعني يجيب الأسباب لعدم ثبوتهم شهادة الجماعية التي سوف تقوم بها هذه الإدارات سوف يفصل هذا الموظف عن عمله أما بخصوص الموظفين الذين هم في حالة فائض أو في حالة انتظار لتعيين جديد، هؤلاء ممكن -لأنه ماشي الغلط ديالهم، الغلط ربما ديال الإدارة هؤلاء ممكن أن ينخرطوا في المغادرة الطوعية، ولهذا هناك فرق بين الموظف الشبح بمفهوم أنه شبح عن سوء نية وهذا الجواب هو الطرد والعزل من الوظيفة العمومية والموظف الذي في حالة فائض وفي حالة تكدس وفي حالة اكتظاظ هؤلاء ممكن لهم أن ينخرطوا في المغادرة الطوعية، لأنها جاءت أصلا من أجل أن تحارب الاكتظاظ والتضخم داخل الإدارات العمومية. وفي الأخير منذ الإعلان عن الإجراءات الحكومية التي يعني بكل حزم وبكل عزم أثبتت أنها تتصدى لهذه الظاهرة، وقد بدأنا نلاحظ أن العديد من الموظفين إما كيرجع إلى عملهم، إما يتوقف أجرهم، إما يعني حسو بأنه الآن هذه هي آخر مرة اللي يمكن أن الحكومة يعني تتساهل إزاء هذه الظاهرة المشينة والتي تسوء إلى سمعة الإدارة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار رحو الهلع:

شكرا السيد الرئيس،

نشكر كذلك السيد الوزير اللي ذكرنا بأجوبته السابقة، ولكن كنا بغينا تعطينا أجوبة على هذا السؤال ديالنا يعني بعض التدقيقات، نحن معكم السيد الوزير، احنا ماطرحنا السؤال بنية أن الحكومة لم تقم بعملها أبدا، احنا معكم وتنقول لكم اشنو غادي تدير، لأن النوايا شكل والنتائج شكل، خصنا نتعلم كمغاربة نتحاسب على النتائج، وهذه الحكومة احنا قلنا كنشدوا على أيديكم في هذه القضية ولكن بغينكم توصلوا للنتائج، حتى منين كتقول لنا راه السيد بأنه هو غادي يقطع له الأجر، راه القانون تيقول لك اللي تغيب 7 أيام بدون مبرر عن عمله، يكون في وضعية ديال Abnnedement de poste يعني ترك مصنبه وهنا يتم عزله، هذه راها خيانة، الرئيس المباشر ما جاوبتناشاي عليه، كيفاش هو عنده شبح ولم يتخذ الإجراءات الإدارية في حقه، علاش ؟ احنا تنهدر على الأشباح أما اللي الإدارة ما صابت له شاي الخدما أو لأنه كان في منصب عالي ومابقاشاي ذاك المنصب وخصها تلقى له واحد آخر، هاذوا ماشي هما الأشباح بالنسبة لنا، الأشباح هما الذين يشدون الأجر غائبين على الإدارة. والسيد الوزير هنا ندخل في بعض التفاصيل، راه معروفين هؤلاء الأشباح اشكون هما، هي امرأة فلان، وولد فلانة وبنت أخ فلان أما أبناء الشعب راه القانون يطبق بصرامة في حقهم ولكن هذوا اللي عندهم المظلة، هذوا المحميين الى متى سيبقون محميين، راه ضياع المال العام هذا، راه الإنسان منين تيتخلص عامين 3 سنين، 10سنين وما يخدم شاي، ما يقدم شاي المقابل، هذا راه اختلاس المال العام، وراه ماشي غادي نبقا نقلب واش هو شبح، نصف شبح، ربع شبح، لا آسيدي هذا خص يتخذ في حقه الإجراءات القانونية، خص يرد الفلوس ويمشي بحالو، كاع إيلا بغيت شاي تشده في الحبس. شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير المكلف بتحديث القطاعات العامة (محمد بوسعيد):

شكرا السيد الرئيس،

الحكومة تقوم بمعالجة هذه الظاهرة بكل صرامة وبكل عزم وبكل هدوء، الآلية التي ذكرت وقد تفهم السيد المستشار المحترم التي هي آلية تنظيمية ماشي حملة، احنا ما كنديرشاي احنا حملة، جبنا آلية تنظيمية عبر منشور السيد الوزير الاول، التي تقول ما يلي أنه إذا لم يتبين أن هذاك الشخص موجود بمقر عمله سوف يوقف أجره، بطريقة منتظمة ومتداولة هذا من شأنها أولا استئصال هذه الظاهرة، لأن هذه ماكتعرف فيها لا ولد فلان ولا فلانة، ولكن الأهم من ذلك أن هذه الآلية سوف تتفادى ظهور هذه الظاهرة مستقبلا، لأنها كما ذكرت لكونها ذات طابع دوري ودائم وأيضا ليس لها طابع حملة، فنحن نعالج هذه الإشكالية بطريقة عقلانية ومعقلنة ومسؤولية الموظفين المسؤولين على الموارد البشرية، مسؤولون أيضا أمام القانون في حالة تواطئهم وتسترهم عن بعض الحالات. شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. مع السؤال الأخير في نفس القطاع، استفادة الموظفون المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء من المغادرة الطوعية. للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أبدوح، العربي القباج، محمد كريمن، فوزي بنعلال، الطاهر الفيلالي، العربي سديد. تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

طبعا موضوع الساعو عند الشغيلة المغربي هو المغادرة الطوعية، فلقد عملت المؤسسات العمومية وبعض المؤسسات الشبه العمومية إلى تمكين العديد من الشغيلة من هذه المغادرة سواء كانت أطر عليا أو أطر عالية غير أن شريحة لمؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء لم يسمح لها الاستفادة من هذا المطلوب. علما أن العاملين أو العاملون بهذه المؤسسات لهم الخبرة تؤهلهم لأعمال بالقطاع الخاص وبالتالي توفير مناصب جديدة داخل هذه المؤسسات، إن قطاع البناء التجهيز بالمغرب، قطاع منتج ونشيط. لقد سبق في إطار الحوار بين الحكومة والمركزيات النقابية أن طلبنا في عدة مناسبات وأن كاتبنا وأصدرنا بلاغات ونداءات أن تعمم جميع ما توصلت إليه المركزيات النقابية على القطاع الخاص...وعلى القطاع العام والقطاع الشبه العمومي.

فلهذا نسائلكم ?السيد الوزير- هل ستتدارك الحكومة هذا الخطأ ليشمل عمال ومستخدمي هذا القطاع، وأحتفظ بدقيقة واحدة و20 ثانية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة (محمد بوسعيد):

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

الحكومة لم تخطأ، فيجب أن نتفق على بعض المفاهيم المغادرة الطوعية ليست امتيازا للموظفين، المغادرة الطوعية ليست حقا للموظفين، المغادرة الطوعية ذكرتها مرارا منفذا للإصلاح، لأنه عبر التشخيص داخل الوظيفة العمومية وجدنا أن هناك تكدسا واكتظاظا وتوزيعا غير عقلاني وغير متكافئ بين الهيئات، بين الفئات، بين الجهات، وهذا ماشي وليد اليوم، هذا وليد سياسة ديال واحد....ووليد أيضا الفشل الذي أكرره، فشل في دعم الحركية وفي دعم إعادة الانتشار، فلهذا هذه جاءت هذه الإجابة، هو راه ماشي امتياز، إذا كان في صالح الإدارة، ولهذا فالمغادرة الطوعية جاءت بهذا المفهوم أنه كاين طوعية يعني رغبة الموظف للمغادرة، وكاين أيضا الموافقة من طرف الإدارة، ماشي غير فقط مؤسسات البناء والتجهيز، التي أقصيت بين قوسين من المغادرة الطوعية داخل الوظيفة العمومية، بل جميع المؤسسات العمومية وجميع الجماعات، علاش؟ لأن المرسوم استثنى هذه الجماعات المحلية وهذه المؤسسات لأن لها شخصية معنوية واستقلال ذاتي ولا يمكن أن تدخل في إطار هذه العملية، بل يمكن أن نتصور عمليات ذاتية لكل مؤسسة إن كان ذلك يستجيب إلى حل بعض المشاكل في إطار توزيع الموظفين.

فلهذا سبق وأن صرح بذلك السيد الوزير الأول، سوف تقوم الحكومة بتفكير لطرح نظام للمغادرة الطوعية داخل الجماعات المحلية، وأنتم تعلمون أن هذه الجماعات والعديد منها تحت وطأة الكتلة الأجرية، وأنه بواسطة هذه العملية سوف نحل من بعض مشكلاتها المالية ونحل أيضا من بعض مشكلات التسيير والتدبير الموارد البشرية بداخلها، كما أن المنشآت العمومية والمؤسسات العامة التي كانت سباقة في مجال المغادرة الطوعية، بحيث أن العديد من المؤسسات العمومية انخرطت في ذلك قبل أن تطبق هذه المغادرة على الوظيفة العمومية، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المكتب الوطني للمساهمات المعدنية، بريد المغرب، اتصالات المغرب، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...الخ بحيث أنه 2003،2002،2001، أكثر من 11.000 مستخدم بالمؤسسات العمومية تم يعني استفادوا من المغادرة الطوعية داخل هذه المؤسسات.

أما فيما يخص السؤال المتعلق بالمؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء، فإذا كانت ترغب في انطلاق أو برمجة المغادرة الطوعية فما عليها إلا أن تقوم بدراسة دقيقة للموارد البشرية وكيف يمكن لهذه المغادرة الطوعية أن تستجيب لحاجيات هذه المؤسسة خصوصا بعد خلق مؤسسات العمران الذي جعل هذاك التكتل أنه يمكن يخلق فائض بالنسبة للموظفين، اقتراح هذا برنامج المغادرة الطوعية من طرف الأجهزة التدبيرية لهذه المؤسسات والمصادقة على ذلك من طرف المجلس الإداري. وأخيرا طبعت تأشيرة وزارة المالية والخوصصة على ذلك، وأشير أن السيد وزير الأول قد أعطى تعليماته بالنسبة لهذه المؤسسات التجهيز والبناء من أجل خلق لجينة فيها وزارة المالية والخوصصة وزارة الإسكان والتعمير والشركة المعنية شركة العمران وأيضا وزارة تحديث القطاعات العامة، من أجل وضع تصور ومخطط لفتح عملية المغادرة الطوعية بهذه المؤسسة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار العربي القباج:

شكرا السيد الوزير، بطبيعة الحال، تضعوننا في حيرة للرد على ما قلته فيما يخص هذه المغادرة الطوعية، بطبيعة الحال أردنا أو كرهنا لا أحد يجهل الجهات التي فرضت على المغرب هذه المغادرة الطوعية، بطبيعة الحال هذه ما نعطيوشاي الشمس بالغربال.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد الوزير

أولا احنا نتحاور مع الحكومة، إذن أما أننا نتحاور من أجل واحد المصداقية ما بين المركزيات النقابية والحكومة أو نتحاور من أجل أن نلعب القط والفأر. تحاورنا مع الحكومة على أساس أنه كلما ما نتوصل إليه يطبق على القطاع العام والقطاع الشبه العمومي، كاين بطبيعة الحال امثلة كثيرة، رغم ذلك حتى فيما يخص بعض المغادرات، ما كانت شاي مبنية على واحد الشفافية عدة قطاعات كان فيها المحسوبية، عدة قطاعات عاودت حسابها راجعت حسابها، مثلا الصحة دارت اللجنة الأولى وشفت أنه كاين اسميتو دارت لجنة الثانية رغم ذلك هناك ما هناك، بطبيعة الحال كاين كذلك بعض القطاعات التي لا زالت تنتظر هل ستستفيد من المغادرة الطوعية أم لا؟ قطاع التعليم، بطبيعة الحال تفهمنا موقف السيد الوزير، أنه يسعى أن يكون الدخول المدرسي المقبل في وضعية ديال الاطمئنان، لكن اقترحنا على السيد الوزير حلول حتى يكون الدخول المدرسي في وضعية يطمئن لها الجميع، لأنه كاين واحد المجموعة ديال الدكاترة عاطلين اللي يمكن وكنقولها لا بد أن تكون مرفوضة بين وزير التعليم ووزري المالية ووزير الوظيفة العمومية حتى توظفة ولو ب 50٪ من هذه المناصب ديال المغادرة الطوعية لتسديد الفراغ فيما يخص التعليم وكذلك مناسبة لتشغيل المعطلين، كذلك بالنسبة للقطاعات الأخرى، كيتشكاو من الفراغ قطاع التعليم، قطاع الأمن.

السيد الوزير:

قبل المغادرة الطوعية، كان الأمن يشتكي من النقص في رجال الأمن، الآن صارت المغادرة الطوعية وخرجوا بطبيعة الحال بعض رجال الأمن، هل تفكر الوزارة في تعويض هؤلاء اللي خرجوا وكذلك تسديد الفراغ اللي كاين، لأن الأمن أساسي وأساسي جدا.

فالسيد الوزير،

نتمنى أن تكون هذه المغادرة الطوعية مناسبة لحل عدد من المشاكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة (محمد بوسعيد):

أنا الذي احتار في التعقيب، فقد فسرت قانونيا القطاع الإعلام، كاين مؤسسات خلقت عندها بالقانون شخصية معنوية التي هي مؤسسة العامة، وأيضا الجماعات، ولهذا فالمرسوم الذي جاء أطر فقط الوظيفة العمومية لأنها داخلة على كل حال في les budgtes الميزانية العامة وأنها مؤطرة، وهذا لا يمنع أنه يفتح المجال لبعض المؤسسات الأخرى وأيضا الجامعات العمومية للدخول في هذه العملية، اللي بغيت نجاوب على 3 نقط:

أفيما يتعلق بالمحسوبية لقد أعلنت عن رقمين هاتفين داخل وزارة تحديث القطاعات العامة، وهذا الرقمين هم تحت تصرف جميع الموظفين الذين يحسون أنهم تعرضوا لابتزاز أو محسوبية أو ماشابه ذلك في إطار عملية المغادرة الطوعية ليبلغوا عن ذلك، ومنذ الإعلان عن هذين الرقمين لم يتصل أي موظف، فلهذا أطلب من جميع الموظفين الذين هم في حالة ابتزاز أو رشوة أو ما شابه ذلك أن يتصلوا بهذين الرقمين وسوف تكون الحكومة صارمة وتكون الحكومة عازمة لحل هذا المشكل حتى لم تبق هذه الإشاعات تدور في بالدنا.

2فيما يتعلق برجال الأمن استثناء كل رجال الأمن المغادرين، استثناء تفتح الحكومة مناصب شغل موازية فقط لهذه الهيأة باستثناء جميع الهيآت الأخرى.

بالنسبة للقطاعات الأخرى فكل القطاعات تدبر هذه العملية بطريقة مسؤولة وطريقة شفافة وطريقة واعية، والآن نسير اتجاها صوب إنجاحها إن شاء الله. ولم يبق على غلق الاستفادة منها إلا أسبوعين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم. وباسمكم السادة المستشارين نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع المالية والخوصصة والسؤال الأول استفادة موظفوا الجماعات المحلية من التسبيقات الممنوحة لباقي الموظفين فيما يخص اقتناء السكن للمستشارين المحترمين السادة: محمد العربي القباج، محمد تيتني العلوي، محمد كافي الشراط، محمد كريمن، عزيز الفيلالي. تفضلوا أحد السادة المستشارين. تفضل السيد المستشار المحترم

السيد المستشار عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

سعيا إلى تمكين الطبقات ذات الدخل المحدود للحصول على سكن لائق عملت الحكومة على تمكين هذه الفئة من الموظفين الصغار من سلفات تشجيعية قدرت في 25.000درهم، رغم أن هذا القرار لا يتماشى مع ما تم الاتفاق حوله بين الفرقاء الاجتماعيين في اتفاق النموذجي الأول غير أنه على الرغم من إلحاح المركزيات النقابية على انضمام موظفي الجماعات المحلية إلى جانب المستفيدين الآخرين لم تستفد هذه الفئة مما استفادت منه باقي الفئات الأخرى من الموظفين، وعليه نسائلكم السيد الوزير عما تعتزمون القيام به من أجل إنصاف هذه الفئة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد وزير المالية والخوصصة (فتح الله ولعلو):

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا هذا السؤال في الواقع باش اعطوني الفرصة نعطي التوضيحات، بالفعل كما تفضلتم كان حوار اجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين ووقع الاتفاق على أنه من جهة سيتأسس صندوق لدعم السكن المأجورين يساهم فيه الدولة والمشغلين وكذلك العاملين. وفي هذا الإطار الحكومة في عام 2000 كانت دارت عملية التسبيق ومن بعد ارتفعت، وطبقت على موظفي الجماعات، كانت مقررة على أساس أنه كذلك هذا التسبيق غادي يجي من حصة الجماعات من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة ولكن من بعد، ولات هذيك المبادرات ولات جديدة أولا هذه العملية لم تبق في القانون المالي ديال 2004، ومحلها ولات آلية أخرى من بعد خاصة واحد التوقيع ديال اتفاقية ما بين الدولة وما بين كذلك الصندوق المركزي للضمان والدولة ممثلة بالوزير المكلف بالسكنى والوزير المكلف بالمالية، وفي هذا الإطار تصاوبت الآلية ديال الضمان، وهي للآن كاينة وحلت محل عملية التسبيق التي لم تبق حسب القانون المالي 2004إضافة على ذلك كاين إذن هذه عملية الضمان اللي يمكن لجميع الموظفين يستفيدون منها، الجماعات وغيرها، ثانيا هناك الآن آلية جديدة تخلقت خاصة اللي تتمكن ربما من حصول على منتوجات بنكية ميسرة، وفي هذا الإطار كاين بعض الوزارات بحال وزارة الداخلية عن طريق مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لرجال السلطة أو وزارة التربية الوطنية عبر مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية التي تعاقدت مع بنوك للحصول على قروض عقارية في إطار ميسر، وفي هذا الإطار، احنا نعتبر بأنه كل المرافق يمكن لها تتفق مع البنوك في هذا الإطار، ويمكن تخلق إذن أدوات لتسهيل تمويل شراء السكن الاجتماعي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار محمد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الوزير، لان السيد الوزير غير ذكرنا بالمراحل اللي دازت فيها عدد من الاتفاقات، اللي بدأت ب 1.2.3 في المائة ومرة في 25.000 درهم، الإشكال ماشي هو هذا، الإشكال وهو الوقت فاش وكانت في القانون المالي فاش تعطات 25.000درهم للموظفين، تم استثناء الجماعات المحلية، هذا هو الإشكال، علما أنه الأجور، أجور العاملين في الجماعات المحلية،هو ٪ 80 من هذه الأجور ما كانت شاي تتوصل حتى لحد الأدنى للأجور، وهذا الشي من بعد نضال كبير ديال النقابات ولا سيما الكونفدرالية والاتحاد العام، والاتفاق الذي كان توقع مع وزير الداخلية الذي أعطى الإمكانيات ديال 270 درهم ديال الزيادة باش يوصل للحد الأدنى للأجور. الآن الإشكال المطروح أو لا عندما نتكلم عن الابناك، مشينا للسكن الاقتصادي أو مشينا حتى للسكن الاجتماعي، ولا بد كاين واحد التسبيق، هذه إمكانية التسبيق ماعندشاي هؤلاء العمال، ما عندشاي هؤلاء الموظفين، علما أننا في اللجنة تكلمنا على هذا الموضوع، وقيل لنا أنه هذا خاص بالوظيفة العمومية، والوظيفة العمومية تهم الموظفين وهؤلاء العاملين بالجماعات المحلية حتى هما يطبق عليهم قانون الوظيفة العمومية، إذن كيف غادي ندير نخرجهم، يبقى لنا الاختيار بين أمرين إما أنه يجب أن يستفيدوا كما استفادوا الموظفين الآخرين على غرار الموظفين الآخرين لهذه القضية وإما نترك هذا العمل الجماعي، نتركه حر ونعطيو للرؤساء هم أنهم يوظف، هم يرقيو، هم يديرو...هم....منين كيجي يرقى كنقول له لا، اتبع الوظيفة العمومية، منين كنجيو ونقول له المنحة كيقول لا، منين كنجيو للمغادرة كيف قال الأخ مستثنية لأنه علاش الجماعات المحلية مستثنية، لأنه في إطار الإطار الجماعات، ما عرفت شاي أنا، حقيقة أن كاين تناقض كبير، واحنا كنعتبر أن هذه الجماعات المحلية والعمال العاملين هم موظفين داخل الجماعات المحلية، راه كيلعب دور جد مهم اقتصادي واجتماعي في البلاد، راه كيخصنا نهز بمعنوية هؤلاء الناس، نحل مشاكلهم، لا فيما يخص سكنهم، راه جميع المدن السيد الوزير غادي نقولها لك هذه جميع المدن فاين كاين مناطق خارجية منين كتمشي التقلب فيها كتلقى ٪50 و٪60 منها هم العاملين داخل الجماعات المحلية، هم الذين يقطنون في البراريك، هم الذين يقطنون هذا... لأنه إمكانيتهم والأجور التي يأخذونها غير مؤهلة.

لهذا السيد الوزير أنا أعرفكم وأعرف موقفكم، لهذا راه يتخص يتعمل واحد العمل جاد لحل إشكالية هذه الطاقة المهمة جدا والتي تعد بعشرات آلاف من الموظفين والتي هي حقيقة في حالة يرثى لها، فلهذا، ولا بد تيخص يتدار هذا العمل، ونرجع إما إلى 2004 وإما نعمل وسائل مع الأبناك وأنتم مسؤولون على الأبناك، وصيين على الأبناك، على أساس أنه حتى إذا بغاو ياخذ، يأخذ قرض بدون تسبيق وبأقل فائدة ممكنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا لسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

نحن متفقين كلنا على ضرورة الاهتمام بالعاملين في الجماعات المحلية، هذا شيء طبيعي وموضع هاجس واهتمام ومن المؤكد أنه باعتبار أنهم ما تبعينش شاي للإدارة المركزية نخصهم واحد الآلية خاصة بهم تتعلق بالمغادرة الطوعية، كما أن هناك آليات خاصة بالمؤسسات العمومية كما فسر السيد الوزير قبل مني، السؤال الذي طرحتموه هو حول التسبيقات اللي ما بقات شاي، إذن تتحدثون عن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

التاريخ 2004ما بقات شاي، ولكن أنا أكدت لكم بأن حتى تلك التسبيقات القانون المؤرخ في 26 مارس 2003 طبقها على موظفي وأعوان الجماعات المحلية، بل أكثر من هذا قال بأن التسبيق يستخلص من حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة. هذا الشي كله مرتبط بالية التي هي الآن مرتبطة بالتاريخ، لأنه الآن دخلنا الآلية أكثر تقدما وهي آلية الضمان، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموالي انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني وعلى الأسعار للمستشارين المحترمين السادة: محمد الجوهري، الصوالحي بوزكري، احمد المنتصر، إدريس مرون، امبارك السباعي، محمد المنصوري، على اساكن، حميد المونن، سفيان القبطاوي، خالد برقية، عبد الرحيم دندون، السيد المختار الجماني، ابراهيم فضلي، عبد القادر نور الزين، ادريس الحسني محمد عدا. تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار احمد المنتصر:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد كذب الواقع كل التوقعات التي صدرت من الخبراء الاقتصاديين والمتتبعين لمجال الطاقة وعلى الخصوص الطاقة البترولية، إذ تزايدت أثمنة البرميل الواحد من النفط الخام بنسب لم تكن متوقعة حتى لدى المنظمات المنتخبة نفسها، وإذا كانت بلادنا من البلدان المستهلكة لهذه المادة الحيوية، فإنها بالتالي تنعكس عليها بشكل مباشر وغير مباشر، كل الاضطرابات التي تقع على أثمانها ويتجلى ذلك في أثمنة المواد والخدمات وغيرها من السلع، والأدهى والأمر هو أن كثير من اللوبيات التي تترصد مثل هذه المناسبات تستغلها للربح الغير المشروع وعلى حساب القدرة الشرائية للمواطنين.

السيد الوزير المحترم:

إننا متأكدون على أن الموضوع لم تخرج من اهتمام الحكومة في كل قطاعاتها ووزاراتها، وكان من الضروري أن تكون لمواكبة هذا الموضوع مواكبة إعلامية بالإضافة إلى تجنيد أجهزة مراقبة الأثمنة وانعكاس الواقع على المواطن. وعليه نسألكم ما هي الخطوات التي اتخذتموها لرصد ومواجهة هذا الارتفاع الغير المتوقع؟ وكيف تعاملتم مع هذه الارتفاعات المتتالية. لإعداد قانون مالية برسم السنة المالية 2005؟ ما هو المجال الذي قد انعكس عليه بصفة مباشرة إثر هذا الارتفاع، أهو مجال التوظيف؟ أم مجال الديون الداخلية والخارجية؟ أم المجال الاجتماعي؟ أم ماذا؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة (فتح الله ولعلو):

السيد الرئيس،

كما تعلمون وأنا أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال لا بد كذلك أقول لهم بأنني جاوبت عليه عدة مرات، وربما ما شي الوزير الوحيد الذي أجاب عليه، وبكامل الصراحة كما يعلمون القانون اللي كان تصاوب في عام 1995، تيقول بأنه يجب أن يكون هناك علاقة ميكانيكية ما بين الأسعار الدولية وما بين الأسعار الداخلية، إذا ارتفعت تلك الأسعار فالأسعار الداخلية، يجب أن ترتفع، وكل 15 يوم خصنا نشوف، فهذا ما حدث في العالم كله، منين وقعت هذه الارتفاعات الأخيرة ديال تقريبا الآن عام ونصف كل البلدان حتى البلدان المنتجة، حتى اللي في المغرب العربي رفعت، المغرب لم يطبق القانون، أنا أعترف بأن الحكومة لم تطبق القانون الذي واقف عليه البرلمان، لأننا اعتبرنا بأنه قد تكون هناك انعكاسات اجتماعية أو اقتصادية، ومن بعد تراكم العجز المرتبط بهذه الريادات، وهذا التراكم خطر على من؟ ماشي على الدولة على الشعب المغربي، لأنه العجز من سيؤديه؟ نحن في المستقبل، نحن في الأجيال القادمة، ماشي غير الأجيال القادمة، في سنتين في 3 سنوات القادمة وطبعا في المستقبل، فلذلك في آخر الأمر تقرر ارتفاعات ديال شتنبر 2004، وما مست شاي لاغاز البوطا، على عكس ما يوجد في العالم كله وماست شاي كذلك فيول اللي موجه للقطاعات المنتجة، فلذلك أولا: الارتفاعات تأخرنا عليها سنة ونصف. ثانيا: في المغرب هي جزئيةمثلا المهاجرين المغاربة منين غادي يدخل غادي يشوف بعينهم بأن السعر ديال المشتقات اللي كاينة في المغرب هي اقل بكثير مما يوجد في كل البلدان سواء كانت متطورة أو نامية بحالنا، مع ذلك لا أخفي عليكم بأن الارتفاعات التي تقررت غير كافية والعجز سيبقى، ولذلك عندنا في الأشهر القادمة عند متم السنة الحالية سيكون عجزا إضافي ديال مليارين 800 مليون درهم، ولكن احنا تتنقوم بتدبير ديال القانون المالي ويمكن لي أن أطمئنكم بأن هذا التدبير سيجعل القانون المالي قادر على تغطية هذا العجز بالرغم أنه الزيادات لم تكن إلا جزئية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار المحترم السيد محمد جوهري.

السيد المستشار محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس،

أعلم السيد وزير المالية المحترم أنه يمكن أن أقول أنه من المرات التي يقع فيها التوافق التام ما بين الحكومة وما بين الشعب في قرارات هامة من هذا النوع، بحيث أن الزيادة التي وقعت، وقع قبولها، والناس كلهم

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

تيقول وخص الزيادة تكون لأنه فعلا الناس عارفين أنه من 35 دولار إلى 55 دولار للبرميل الواحد وقعت الزيادة، يعني كيشعر بأنه.... بمعنى أن هذه المسألة هذه أعطت لنا جميعا أن الشعب المغربي نبضه كنبض الحكومة وأن الحكومة تواكب، السؤال كيف طرحناه؟ طرحناه في شكل أو لهدفين السيد الوزير الهدف الأول هو كيفاش كنوجد الآن الميزانية المقبلة من جهة؟ ثم ما هي الآليات التي نشتغل عليها من أجل أننا نتدارك هذاك التراكم الذي تكلمتم عليه السيد الوزير، وكذلك نمنع هذوك الناس الذين يترقبوا مثل هذه المناسبات باش يغتنيو على حساب الشعب المغربي من مثل الناقلين، من مثل الباعة، من مثل....، اللي تيقول الثمن سارخ، تيقول راه كل شي زايد وهذا الشيء غالي وهذا...وهذا...وكتعرف بأنه كثير من هؤلاء يعرفون يعني تيتقنو لغة البكاء ولغة التباكي، منذ ساعة وقع نقاش حول التوقيت الإداري الجديد ومن جملة المبررات اللي جابها السيد الوزير الشؤون الإدارية هو تحديث القطاعات الإدارية هو تدبير الطاقة كذلك وهي وسيلة من الوسائل اللي داخلة طبعا في هذه الإستراتيجية كلها.

السيد الوزير

دائما هذا الموضوع يرتبط به واحد الموضوع الإخوان كيلح علي باش نشيره معكم وراكم كتعرفوه وأثير عدة مرات ولكن الإلحاح لا بد منه وهو مسألة محروقات الفلاحية، الناس الذين يستهلكون من أجل الإنتاج ماشي اللي كيستهلك من أجل غاية أخرى إلى جانب كل هذا وذاك يمكن أننا نشوف تنقل ديال لناس تكون عملية التوعية إذا كان الإنسان قريب له الأتوبيس من داره إلى مقر عمله يستعمل الناقلة العمومية بلا ما يستعمل سيارته راه إذا ما استعمل شاي سيارته راه ماشي فقط هو كيقتصد، راه البلاد كتقصد، وغيرها من وسائل التوعية للدولة، ..اللي احنا محتاجين لها جميعا وتتوقع واحد الانصهار وواحد التفاهم وواجد انسجام ما بين ما تتخذه الحكومة من قرارات وما بين الاستجابة التي تقع من الشعب المغربي، ومن الشعب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

في الواقع السيد الرئيس، ما كان شاي لا بد نجاوب لأنني انخرط تماما في الروح تدخل السيد المستشار المحترم، لكن باش في هذا الإطار باش نأكد له من الرغم الصعوبات الناتجة على الارتفاعات ديال أسعار النفط احنا على أي حال غادي ندير كل جهودنا باش الميزانية ديال البلاد تكون عندها القدرة لمواجهة الإكراهات، وأنا متفق بأنه خصنا بعض المبادرات كذلك بنيوية الهادفة إلى الدفع بكل العمليات الممكنة التي يمكن أن تؤدي إلى اقتصاد الطاقة، وبغيت نقول إذا كان بعض المهن عندنا بطبيعة الحال اعتبرت بأنه تتحمل أكثر من نتيجة ارتفاع الجزئي الذي حدث، فيجب كذلك أن تعلم أن المهن التي تطابقها في الخارج أي البلدان التي تنافسنا تحملت أكثر بكثير من ذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. إذن مع السؤال الموالي مديرية الأملاك المخزنية للمستشارين المحترمين السادة: خالد العلمي الهوير، محمد المرس، المصطفى اشطاطبي، أخميس، عمر اجمايلي، عبد المالك أفرياط، محمد الأشقر، محمد الوعيدعة، أحمد الزايدي، محمد العشاب، عمر الإدريسي، محمد بورمان.

تفضلوا السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أود في البداية أن أذكر أننا تقدمنا بهذا السؤال كسؤال آني إلا أنه برمج ضمن الأسئلة العادية،

السيد الوزير

في تاريخ 28 مارس 2002 أعلنت مديرية الأملاك المخزنية عن الخلاصات والتوصيات الأساسية التي خلصت إليها الدراسة التي أنجزت من طرف 4 مكاتب متخصصة من بينها مكتبان فرنسيان ومكتب كندي ومكتب مغربي في إطار شراكة مع البنك الدولي وافتح قوسا في إطار مكاتب الدراسات للأسف لست أدري لماذا نلجأ إلى مكاتب أجنبية الشيء الذي يستنزف من مالية الدولة وكأننا لا نتوفر على مكاتب مغربية تتوفر فيها الشروط المطلوبة من المصداقية، هذه الدراسات كلفت ما قيمته مليونين درهم أي 200مليون سنتيم وتتمحور التوجهات الرئيسية لهذه الدراسة حول: 1 ضرورة إرساء نظام تدبير اللاتمركز للعقار العمومي.

2 مراجعة الإجراءات المسطرية لتسهيل اقتناء أملاك الدولة.

3 نسج علاقة وثيقة بين تدبير ممتلكات الدولة وسياسة التهيئة.

4إعادة تنظيم النظام المعلوماتي العقاري، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات المصاحبة والتي جاءت على النحو التالي:

– العمل على تكوين الموظفين الذين لهم صلة مباشرة بتدبير أملاك الدولة

– وضع نصوص قانونية في مجال العقار وعدم الإكتفاء بإدخال رتوشات على القوانين المعمول بها حاليا. كما أبرمت مديرية الأملاك المخزنية اتفاقية الشراكة مع إدارة محافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي في شهر ماي 2002 لتحفيظ 60.000 هكتار سنويا. لكل ذلك وأخذا بعين الاعتبار المعطيات المشار إليها أعلاه وحتى يتم تنوير الرأي العام الوطني، فإننا نسائلكم السيد الوزير عن : الإجراءات المسطرية التي قامت بها مديرية الأملاك المخزنية لتسهيل اقتناءات أملاك الدولة.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

– سياسة التكوين وعدد الموظفين المستفيدين ومجالات هذا التكوين والجهات التي أوكل لها أمر القيام بتكوين الموظفين والغلاف المالي المخصص لذلك.

– النصوص القانونية التي تم وضعها في مجال العقار.

– عدد العقارات التي تم تحفيظها ومساحاتها الإجمالية وتوزيعها الجغرافي، وما هي الأسباب التي حالت دون تحفيظ 60.000 هكتار سنويا كما تم التصريح بذلك حيث لم تتمكن مديرية الأملاك المخزنية الأمن تحفيظ تقريبا 50.000 هكتار خلال سنة 2002–2003.

وأخيرا ما هي منجزات العمل الاستراتيجي لهذه المديرية مع العلم أنه تم إحداث 5 مديريات جهوية من أصل 9 مديريات فقط. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا سؤالا يتعلق بالفعل بعمل لواحد الإدارة أساسية في الحياة الاقتصادية والتدبيرية للبلاد.

أفتح فقط قوسين لأقول ما عندنا

أي تصور يقدر يكون لصالح المكتب أجنبي أو وطني اللي مهم هو الفعالية وفي كثير من الأحيان خاصة المكاتب الوطنية تضطر بأن تستعمل كذلك فعاليات من مكاتب أجنبية، فلذلك ما كاين أي فكرة مسبقة لصالح أي أحد يمكن لي وأنا أجيب على سؤال السادة المستشارين المحترمين أنني نقول أنه يمكن نقسمه في 3 محاور، عندنا المحور الأول يتعلق بالإجراءات المسطرية المتعلقة بتسهيل تفويت أملاك الدولة، وفي هذا الإطار لا بد أن نرجع للرسالة الملكية المتعلقة بتدبير اللاتمركز والتي أعطت التفويض بالأساس لولاة الجهات لتفويت وكراء الأراضي المخزنية وخاصة في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك داخل إدارة الأملاك المخزنية أحدثت مصلحة لإنعاش الاستثمارات بالمديريات الجهوية التي أصبحت هي مخاطب للمراكز الجهوية للاستثمار، تسهر على تهييئ الملفات المتعلقة بالتفويت.

المحور الثاني: وهو الذي أشرتم له وأنا متفق مع الكلام الذي قلتموه حول تحيين النصوص القانونية المنظمة لأملاك الدولة وفي هذا الإطار كانت الدراسة التي أشرتم لها والتي بطبيعة الحال تستهدف إلى دراسة النظام القانوني من أجل تحسين تدبيره في التوجه الذي قلتموه.

المحور الثالث: وهو مرتبط بهذا الشيء كله حصيلة الأشغال المنجزة في إطار تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي هو واحد مخطط نعمل فيه داخل وزارة المالية يطبق على كل الإدارات الآن غادي نشوف بالنسبة لهذا القطاع.

في هذا الإطار عندنا عدة أوراش الورش الأول هو هيكلة المصالح الخارجية، هذا الإطار وقع إحداث مديريات وستؤسس مديريات أخرى.

الورش الثاني وهو المهم خاصة في هذه السنوات الأخيرة يتعلق بإنعاش الاستثمار ويتعلق الآن... الأرقام يمكن لي نعطيها لكم مكتوبة باش ما نطول شاي بمصاحبة إنعاش الاستثمار في الميدان السياحي، المناطق السياحية السنة، في الميدان الصناعي تعبئة 1753 هكتار، في ميدان السكن الاجتماعي تعبئة 3410 هكتار من أراضي الدولة، وبصفة عامة على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار تمت الموافقة على 288 ملف تطلبت تعبئة 1890هكتار من أراضي الدولة في سنة 2003–2004 وعندنا عملية أخرى التي أشرتم لها، قضية تحفيظ أملاك الدولة، الحصيلة المنجزة منذ 99 إلى 2004 هي التالية:

– إيداع 2077 مطلب للتحفيظ بمساحة 245.000 هكتار

– تحديد 6772 مطلب بمساحة 235.912 هكتار

– تأسيس 3668 رسما عقاريا بمساحة 96.112 هكتار ويتابع هذا الورش قصد إخضاع باقي أملاك لنظام التحفيظ العقاري، بطبيعة الحال بتعاون مع المحافظة على الأملاك العقارية.

كاين كذلك الورش الكبير ديال التكوين المستمر، هنا كذلك يتعلق الأمر بالتكوين الأولي الذي كان لفائدة 69 إطار 2004-2002 أوإنجاز دورة تكوينية مجال اختصاصات المديرية، أو تنظيم دورات تكوينية في ميدان التدبير وتقنية التواصل، أو تنفيذ دورات تدريبية في معلوميات المكتب. وكاين كذلك طبعا مرتبط بهذا كله المخطط المديري للإعلاميات الذي هو بطبيعة الحال ، تيمكن لكم تفهم السيد الرئيس بأن الوقت المخصص لي لم يسمح لي أن أعطي معلومات أكثر ولكن عندي كلها مكتوبة وسأعطيها للسادة المستشارين كما سأعطيها لوسائل النشر كذلك، شكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار

السيد المستشار محمد الدعيدعة

السادة المستشارين

دائما هذا المشكل خص يتحل هذا المشكل ديال الميكروبات على أي والله إيلا خصو شي سؤال حتى هو نظرا لضيق الوقت أيضا سأقتصر السيد الوزير في تعقيبنا على ردكم في الجانب المتعلق بالتحفيظ العقاري، فمن ضمن الأهداف التي كانت حددت مديرية الأملاك المخزنية هو تخفيظا ما يناهز 60.000هكتار سنويا، للأسف مديرية الأملاك المخزنية لم تستطع إلى تحقيق هذا الهدف ليس لأنه ماعندهاشاي الرغبة، بالعكس، هناك الرغبة، هناك إرادة، هناك كفاءات بشرية تتوفر عليها هذه المديرية ولكن تنقصها الإمكانيات والوسائل، لأن عملية

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

التحفيظ ليست عملية سهلة، أولا عملية التحفيظ فيها مجموعة من الإجراءات المسطرية والإدارية بالإضافة للجانب التقني ديال المعرفة على الأرض متاع الخروج لمعرفة أراضي الدولة إلى غير ذلك، فنعطي أمثلة بسيطة، نأخذ دائرة الأملاك المخزنية في ورزازات اللي النفوذ أو تراب نفوذ هذه الدائرة يصل إلى الأكدز، لزاكورة إلى غير ذلك من واحد عدد المناطق، نأخذ فاس بمعنى أنه كل الدوائر متاع الأملاك المخزنية عندها محيط أو نفوذ ترابها كبير تتوفر على سيارة واحدة، واش هذه السيارة ستخصص لتتبع هذه العملية متاع التحفيظ، ستخصص للاجتماعات متاع رؤساء الدوائر لحضور الاجتماعات التي تكون مع العمالات إلى غير ذلك، أو ستخصص للعلاقة مع مجموعة من المصالح التي تتعامل معهم مديرية الأملاك المخزنية بشكل يومي، لذلك أنه يجب توفير الوسائل المادية لإنجاز هذه العملية ونعتبر أن عملية تحفيظ عقارات الدولة هي ورش وطني، لا يمكن إنجاز تعريف المنتج بدون مؤسسات التعليمية التي تحتاج للعقار، لا يمكن الحديث على صحة المواطنين التي تحتاج لمستشفيات الذي يتطلب العقار، إلى غير ذلك، لا يمكن الحديث على الاستثمار الصناعي أو غيره بدون التوفر على العقار، وبالتالي يجب العمل بشكل جماعي، تنسيق أيضا مع مصالح المحافظة العقارية، مع السلطات المحلية، مع توفير إمكانيات الدوار المخزنية للقيام بهذه العملية لذلك نقترح عليكم السيد أن تخصصوا غلاف مالي خاص لهذه العملية نظرا لهذه الأهمية التي تطرقنا إليها، أيضا أن يكون ذلك في إطار عقدة برنامج بينكم وبين مديرية الأملاك المخزنية لتوفير هذه العملية وللحفاظ، لأنه كما يقول المثل الشعبي إذا كان المال السايب كيعلم السرقة، فالأرض السايبة تتعلم الترامي، ومديرية الأملاك المخزنية الآن تعيش عدد من المشاكل لترامي متاع البعض على أراضي الدولة لأنه غير محفظة، وكاين عدد من المشاكل الناتجة عن ظهير 1972، للأسف لأنه مديرية الأملاك المخزنية ما كانت شاي حاضرة أثناء تحديد مجموعة من الأراضي المسترجعة، هذه العملية كانت بناء على تصريح الأجانب أو البحث الذي قامت به السلطات المحلية ووزارة الفلاحة في حين أنه المديرية المعنية التي هي مديرية الاملاك المخزنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

بالتركيز طبعا أنا أعرف بأن السيد المستشار يعرف هذه الإدارة جيدا ويعرف تاريخها، وأنا أولا أشكره لأنه في الواقع يدافع عن هذه الإدارة ويدافع عن وزارة المالية التي هي كذلك إمكانياتها محدودة، لأنه هي ميزانية من ميزانيات فبطبيعة الحال احنا تنفكر في الدفاع الوطني، في الدفاع على الصحراء، في التعليم، في الصحة، ومنهم كذلك وزارة المالية، وفي قلب وزارة المالية كاينة هذه الإدارة، وهذا شيء طبيعي احنا تنقوم بتدبير الأشياء، أنا متفق بأنه لا بد نبحث على الوسائل المالية، ولكن متفق أكثر سواء تعلق الأمر بهذه الإدارة أو بكل الإدارات راه كاين شيء مورد أساسي هو التحديث والتدبير، راه التحديث والتدبير والعصرنة متاعو تيعطي وسائل كذلك أكثر تساوي ربما تزيد على قيمة الموارد المالية وشكرا

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد الوزير مع السؤال الموالي في نفس القطاع، النظام المالي المغربي للمستشارين المحترمين السادة: المصطفى تومة، حسن أبو العز، لحسن بوعود، عبد الله أبوزيد، محمد المنصوري، عبد اللطيف استنبولي، عبد الحميد البوجادي، الحليم بن طالب، الهاشمي السموني، عبد الرحمان لبدك.

تفضلوا السيد المستشار السي التومة.

السيد المستشار المصطفى تومة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعتبر النظام المالي المغربي من بين أفضل الأنظمة المالية بإفريقيا، ولعل الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي بالمغرب تعد قفزة نوعية من أجل القدرة على موازاة المنافسة الدولية، الشيء الذي يجعله يحظى بمكانة هامة على المستوى الدولي، فإن القطاع البنكي يبقى بعيد المنال عن تحقيق التنمية المتوخاة في تمويل المشاريع وخلق المقاولات.

من هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير.

ألا ترون أنه قد حان الوقت لإقامة نظام مالي أكثر مرونة قصد التخفيف من الشروط التعجيزية للأبناك لاستفادة من القروض خاصة لدى المقاولات الصغيرة والمتوسطة؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة :

غير بغيت نقول وأنا أشكر السيد المستشار بأن السؤال المطروح من طرف السيد المستشار يتعلق بالعلاقات كذلك مع البنك الإفريقي للتنمية، هذا هو الموضوع، هذا هو اللي عندي أنا، هذا هو اللي عندي مكتوب تماما...لا خلي العنوان، العنوان ماشي أنا اللي صاوبتو، يعني طبعا ولكن غادي،

غير باش الناس تعرف والرأي العام يعرف علاش غادي نجاوب إذن كاين 2 ديال الحوايج بصفة عامة، السيد المستشار مشكورا تيطرح من جهة الاشكالية التي طرحها وهي العلاقات ما بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة والنظام البنكي ومن جهة الثانية السؤال اللي مكتوب هو البنك الإفريقي للتنمية واش هو يراسو سيمول هذا القطاع يعني بصفة عامة هاكا فهمت أنا السؤال، واللي بغيت نقول بأنه أولا عندنا علاقات

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

جيدة مع هذه المؤسسة، احنا أول بلد إفريقي الذي عنده علاقات معها باعتبار أنه لحد الآن مولتنا 500 ملايير دولار أمريكي أول بلد يتعاون مع بنك التنمية الإفريقي بطبيعة الحال، التعامل هو مع الدولة من أجل تحسين ضمان معدلات النمو، من أجل مصاحبة الإصلاحات الاقتصادية ومن أجل خلق شروط تفويض المقاولة المغربية وخاصة في قطاع الماء، الإدارة التمويل، الماء الشروب، الأساس، التطهير...لخ.فمثلا غير في هذا 2003-2005 معهم اتفاق في إطار ما يسمى بالوثيقة الإستراتيجية للبلد، القروض اللي غادي يعطيو للدولة المغربية 582 مليون دولار. الآن إذا فهمت من هذا السؤال أنه سنطلب من هذه المؤسسة تعطي القروض للقطاع الخاص، هي مستعدة والآن راه دارت اتفاقية مع شركة لا سامير، غير بغيت نقول بأنه شروطها أقصى من البنوك المغربية، أكثر لأنه حتى هي خصها ضمانات أكثر بكثير ومعدلات فائدتها أكثر اللي يمكن تعطي البنوك المغربي، فأنا معكم النظام البنكي المغربي يجب أن نمتعه، أن نقويه، أن ندفعه بأن يساند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحنا في نقاش مع هذه المؤسسة كما أن الأمر مع مؤسسات دولية أخرى باش، كذلك يساهموا في تمويل المقاولة المغربية ولم لا؟ باش يخلق مزاحمة حتى مع البنوك لأنه المزاحمة هي التي ستفرض على البنوك باش يبدوا يهبطوا معدل الفائدة هما الآن داروا واحد الاتفاقية مع لاسامير، هذه العملية ديال لا سامير أساسية لأن الجميع يتكلم عليها، طبعا هذه شركة كبيرة هي ممولة إلى حد كبير من طرف هذه المؤسسة شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار المصطفى تومة:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات خاصة بالبنك الإفريقي لتمويل القطاع الخاص، لكن لا يمكن أن نتكلم على الاستثمار، نتكلم على التنمية المستدامة بدون قروض وخاصة نعرف جميعا أي دالة الإنتاج تتكون من ركنين أساسين، اليد العاملة ورؤوس الأموال، وهذه رؤوس الأموال هي تأتي على طريق قروض من البنوك ويجب تسهيل المسطرة أو تسهيل الضمانات لأنه جميع البنوك في المغرب حقيقة تقوم بدور طلائعي، ولكن في مع تنمية المقاولة دائما الطريقة الكلاسيكية، عن طريق الرهون، أو ضمانات شخصية أو ضمانات مالية، هذا ما يكون حاجز لتنمية المقاولة، ولا يمكن للمقاولة أن تلعب الدور وبالخصوص مقبلين على 2010، إذن على العولمة لا تلعب الطلائعي وخاصة تكون المنافسة شرسة ورأس المال هو الهاجس الأساسي وهو العنصر الأساسي في تنمية البلاد. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

السيد وزير المالية والخوصصة:

في إطار النقاش الإيجابي مع السادة المستشارين أنا طبعا ماشي موقع ولا أريد أن أدافع على البنوك، طبعا بالعكس نحن ندفع البنوك بأن تساهم في تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة غير بغي نعطي واحد التوضيح، البنوك هدفها هو توصل للربح وباش توصل للربح هي براسها تتبغي تعطي القروض، لأن ما يمكن لها تربح غير إذا أعطت القروض، ولكن خصها تضمن بأن ذاك القروض سيرجعون لها هذا هو الإشكالية ولذلك تطلب ضمانات، إذا جبرت أن تلك الضمانات كاينة، أو إذا جبرت بأن المقاولة مصاوبة واحد الحسابات معقولة ولها مصداقية هي براسها تعطي القروض، ولذلك الذي هو مهم هو أن نتابع هذا النقاش الضروري ما بين البنوك والمقاولات، من جهة على البنوك أن تعمل على تسيير الأشياء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من جهة ثانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليها أن تؤهل أنفسها، أن تكون لها مصداقية أكثر، باش تمكن كذلك البنوك أن تعطيها قروض باش كل شي يربح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. إذن مع السؤال الأخير في قطاع المالية والخوصصة، البنايات العمومية للمستشارين المحترمين السادة: محمد الجوهري- أحمد المنتصر- السيد المختار الجماني - محمد المنصوري - خالد برقية - حميد كوسكوس - عياد الطيبي - عبد الرحيم الدندون - امبارك السباعي- تفضل السيد الرئيس محمد الجوهري.

السيد محمد الجوهري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

شعرت بارتياح وقد تزامن هذا السؤال الذي سألقيه ساقدمه والمتعلق بالبنايات العمومية مع سؤال الإخوة في الفريق الكونفدرالي المتعلق بتحفيظ الأملاك المخزنية.

السيد الرئيس:

السؤال هو هذا، إن البنايات العمومية الإدارية والمدارس والجامعات القديمة منها والحديثة تعتبر ثروة وطنية ذات قيمة تاريخية وجمالية ووظيفية، ولا تقتصر مسؤولية الدولة على إيجاد هذه البنايات، بل إن مسؤولياتها تمتد إلى صيانتها بالترميم والتجديد والحماية فلو زرتم الثانويات المشهورة في المدن العتيقة أو محاكمها القديمة أو بعض الجامعات التي بنيت في بداية الاستقلال أو بعض الإدارات ومنها دارات وزارات المالية والفلاحة والداخلية لشعرتم معنا بالبخل ولاستحضرتم أننا فرطنا في الملك العمومي التفريط الكبير، كثيرا ما يلجأ مدير المدارس إلى جمعيات آباء وأولياء التلاميذ باستدرار العطف الغير الموجود عند هؤلاء على بنايات يقضي فيها أبناؤنا نصف حياتهم في اليقظة، وكثيرا ما نبحث عن محسنين أو متطوعين لترميم مكاتب أو نوافذ أو غيرها، إن الدولة يجب عليها أن تكون حاضرة ليس فقط في

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

حماية أبنائها المواطنين ولكن أيضا في حماية ممتلكات العمومية.

نسألكم السيد الوزير، هل هذا الأمر حاضر في الميزانيات العامة والقطاعية في قانون المالية؟

ما هو دور مديريات الأملاك المخزنية في هذه النقطة بالذات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أريد أن أقول بأنني أتقاسم تماما روح السؤال باعتبار أنه صيانة ممتلكات الدولة وخاصة التي فيها ارتباط أساسي مع الشعب المغربي في المستشفيات أو في المدارس أو البنايات الإدارية بصفة عامة مسألة طبيعية، ويمكن لي أن أقول للسيد المستشار أنه رغم طبعا الصعوبات المالية فهذا الاهتمام حاضر مثلا في قانون المالي 2005، وقع الزيادة ب 13 ٪ من الاعتمادات المتخصصة للمباني الإدارية طبعا بالنسبة 2002، وخاصة من فصول نفقات المعدة التي وصلت 90 ٪ إلى 177 مليون درهم وتزادت ب 69٪ وكذلك نفقات التجهيزات التي زادت ب 10٪ ولكن في هذا الإطار كذلك ديال السؤال الذي طرح من قبل حول إدارة الأملاك المخزنية كاين دراسة الآن حول صيانة الرصيد العقاري في إطار مشروع أوسع متابعو معنا كذلك الصندوق...البنك العالمي ويهم بالأساس قطاعات التربية الوطنية، الصحة، التعليم العالي كتجربة أولية ويهدف هذا النظام إلى تحسين وضعية الرصيد العقاري للدولة والقيام بصيانته طبعا بأقل كلفة ممكنة وذلك من خلال تطوير عملية البرمجة الموازية للاعتمادات الخاصة بالصيانة، وقد تم الاعتماد في وضع وتطبيق هذا النظام على المقاربة المرتكزة على النتائج أي أنه المهم هو ربط هذه النفقات بالنتائج اللي غادي تجي بحيث تم إبرام عقود برامج بين وزارة المالية والوزارات التي أشرت إليها وخاصة بين هذه الوزارات مثلا وزارة التعليم وبعض المصالح الجهوية الإقليمية وبعض الاكاديميات، وطبعا خصنا يجب أن نعمل سنة عن سنة في متابعة عملية الصيانة لأنها مسألة حيوية، لأن الأمر يتعلق الأمر بمال الشعب المغربي. شكرا بممتلكاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب

السيد المستشار محمد الجوهري

شكرا السيد الوزير أنا أعلم ذلك فقط كنشوف أنه من الضروري استحداث أو تغيير الأساليب ديال الصيانة الآن باش يمكن يضلح واحد المسؤول يصلح شي حاجة يعني ما هي وما لونها، واحد العدد ديال المتدخلين، المكتب ويتسنى وتدوز 6أشهر ويدوز عام وتطيح الشتاء، وتجي الرعدا ويوقع ما يوقع وتزيد المسألة استفحالا، ولذلك لا بد من التفكير لما تنقول تحديث الإدارة وتحديث الصيانة هذا الشيء كله متكامل كله فيتخص الاستحداث وسائل وطرق جديدة لصيانة هذه الأموال وهذه الممتلكات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم باسمكم جميعا نشكر السيد وزير المالية والخوصصة على مساهمته معنا في هذه الجلسة وننتقل إلى وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ومع السؤال إجراءات المزمع اتخاذها من طرف الحكومة في مواجهة الأضرار التي لحقت بقطاع الفلاحة للمستشارين المحترمين السادة: إدريس العلوي، الغازي اغرارب، محمد بوتني، محمد أبو السعود، عمر محب، حسن زهير.

يتفضل أحد المستشارين تفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد كاتب الدولة في التنمية القروية:

السادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة احنا كنكون جد سعداء في محاورة السيد كاتب الدولة للتنمية القروية في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأن نلقى منه أجوبة مقنعة وحلول ناجعة لما نطرحه من خلال هذه قبة البرلمان،

السيد كاتب الدولة المحترم:

لا يخفى عليكم الأضرار الناتجة عن الجفاف الذي تميز به الموسم الفلاحي لهذه السنة نتيجة الظروف المناخية التي عرفتها البلاد من تساقطات مطرية وما صاحب ذلك من حرارة غير متوقعة خلال وقبل حلول فصل الربيع والصيف. نعم لقد تابعنا باهتمام ما قدمتموه من توضيحات يعني السيد محمد العنصر وزير الفلاحة في قبة البرلمان الأسبوع الفارط وما دار في اللجنة، لكننا نريد من خلال هذا السؤال أن نتعرف عن الإجراءات العملية الجادة والتدابير الاستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها لتدارك هذه الأضرار قبل فوات الأوان، وهل هناك من خطة لإنقاذ الموسم الفلاحي ومساعدة الفلاحين المتضررين وخلق أوراش للعمل والتخفيف على الفلاحين من معاناتهم من مديونيتهم من الصندوق القرض الفلاحي بشكل مجدي، وبصفة أخرى لكم الفرصة لتخاطب العالم القروي والفلاح كان في تافيلالت أو آسفي أو في الناظور أو في الحسيمة، لأنه ينتظر ما يشفي غليله في هذا الظرف الفلاحي الصعب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم لكم الكلمة السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد كاتب الدولة للتنمية القروية محمد محتان:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار والسادة المستشارين. أود في البداية أن أشكر السيادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال المهم في الوضعية الراهنة، وكما قال السيد المستشار لقد سبق أن السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري أن أدلى بالتوضيحات والمعطيات اللازمة بهذا الخصوص، سواء عند الجواب عن الأسئلة في نفس الموضوع أو في إطار اللجنة عند الجواب عن الأسلة في نفس الموضوع أو في إطار اللجنة البرلمانية الدائمة كما أشار لها السيد المستشار.

وأنا ما غادي نرجع شاي باش نذكر بالظروف التي مرت فيها السنة الفلاحية اللي حقيقة مرت في ظروف صعبة لا من ناحية الجفاف، لا من ناحية الصعيق، لا من ناحية الشركي، والباقية حتى البتروري الأسبوع الفارط في بعض المناطق الجبلية راه كانت الظروف ديال البتروري اللي حقيقة مست عدة مناطق وهذا قدر الله اللي بغى نذكرهما بأنه حاليا وقع واحد انخفاض في مستوى الحبوب الخريفية يصل تقريبا 36 مليون قنطار، وكذلك ارتفاع أثمنة الاعلاف والتقلص في فرص الشغل، وللتخفيف من هذه التأثيرات تم إعداد برنامج يتضمن مجموعة من التدخلات للدولة لتلبية الحاجيات الأساسية للساكنة القروية وكذا لاستقبال الموسم الفلاحي المقبل في ظروف جيدة ومن بين هذه التدابير:

1 تمويل الأسواق بالحبوب بكمية كافية لتغطية الخصاص المرتقب من هذه المادة

2 تزويد المناطق المتضررة بالماء الشروب

إنقاذ وإغاثة الماشية، وهنا..وذلك عبر تنفيذ برنامج لتحمل مصاريف نقل ملونين قنطار من الشعير لفائدة مربي الماشية، كما تقرر إعفاء مادة الشعير من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وكل هذا إضافة إلى إحداث وتجهيز نقط الماء في المناطق الرعوية. وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه العملية لإنقاذ الماشية وإغاثتها بالماء، لا الماشية ولكن كذلك الساكنة قلت بأنه تبلغ تكلفة هذه العملية تقريبا 25.5 مليار سنتيم، وكذلك كاينة تدابير اخرى من ضمنها معالجة مديونية الفلاحين، وهذا بالتعليمات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله لإسقاط ديون ما يناهز تقريبا 100.000 زبون بكلفة إجمالية تقارب 3 مليار درهم أي 300 مليار إن شاء الله، 100.000 فلاح سيستفيدون من هذه العملية، وفي نفس الوقت منح تسهيلات مالية جديدة على شكل إسقاط الفوائد التأخر والجزاءات عن كاهل المدينين الآخرين الذين تضرروا من ظروف المناخية السيئة، وكذلك في هذا الباب ديال معالجة المديونية كاين إجراء هو تحسين طريقة تمويل قطاع الفلاحة عن طريق إحداث قروض متجددة على 5سنوات حتى يتمكن الزبناء كانت اقبل القرض الفلاحي تيسلف غير سنة، ولكن تقرر باش إن شاء الله غادي يكون واحد السلف اللي غادي يكون عنده واحد المدى ديال 5 سنوات وكاين كذلك إجراءات أخرى وأنا غادي نسلم الورقة للسادة المستشارين إذا بغاو إن شاء الله شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب لكم دقيقتين.

السيد المستشار إدريس الطوي:

شكرا السيد الرئيس،

نشكر السيد كاتب الدولة للتنمية القروية على جوابه على كل حال في مساعدة الحكومة المعلن عليها غير كافية في اعتقادنا لطمأنة الفلاح الذي يعيش ظروفا صعبة نظرا لقلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها ومع ذلك ما لا يدرك كله لا يترك جله، نحن في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية وأنتم تعلمون هذا بأننا نمثل في أغلبنا العالم القروي مثل باقي أعضاء البيت الحركي، لذلك فإننا نكرر بأن الفلاح المغربي ذلك المواطن البسيط لا يفهم مصير الملايير 3 ملايير هذا غلاف مالي مهم، وأعتقد بأنه غادي يوصل للفلاح ولكن الفلاح البسيط هو تيشوف الملموس وبجانبكم وأنتم تعلمون هذا لأن ما خافي شاي عليكم مثلا إقليم تافيلالت اللي فيه الجبلي وفيه الرملي...إلخ.

والسيد وزير التعليم اللي كان وزير الفلاحة يعلم ذلك بأن الملموس الفلاح يتذاكر بالملموس، تيقول أش وصل له وبرنامج الجفاف اللي كان في تافيلالت اللي أعلن صاحب الجلالة الذي تنجز الشطر الأول منه وكان بنجاح، بغينا الشطر الثاني لأن الناس كيساين، مازال منشآت ففيه أوراش هذا كيجعل الدور الاقتصادية كتدور وكيستعد الفلاح للموسم الفلاحي الجديد، هذا هو المطلوب، المطلوب هو الأوراش ولكن بسرعة هذا التباطؤ ماشي تباطؤا كنعرف الإدارة إلى أخره ولكن الحكومة مطالبة اليوم بإسراع وإخراج هذا البرنامج ليصل إلى الفلاح، هذا هو الأساس، لأن إذا فات الصيف أو دازو هذين الشهرين ما بقى..لهذا السيد كاتب الدولة هو يعي ما أقول لأن المسألة راه مسألة في المناطق النائية راه صعبة جدا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار . شكرا لكم السيد كاتب الدولة في الفلاحة والتنمية القروية على مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني مع السؤال الأول إشكالية تطبيق مدونة الشغل على قطاع الصناعة التقليدية للمستشار السيد أحمد السرغيني..تفضل المستشار احمد السرغيني.

السيد المستشار أحمد السرغيني:

بسم الله الرحمان الرحيم، الصلاة والسلام على السيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

لا أشك أن المبادرة التي أقدمت عليها وزارتكم بمعية كل الفاعليات المهتمة بقطاع التشغيل، المجهود الذي قمتم به من أجل إخراج مدونة الشغل التي ظلت في الرفوف لسنوات عديدة إلى حيز الوجود تشكل قاعدة حقيقية ومتينة لبلورة علاقات مهنية واضحة المعالم بين المشغل والعامل وهو الأمر الذي من شأنه أن يعطينا جانب الترسنة القانونية التي تقوم الحكومة مشكورة، ديناميكية حقيقية للاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار المنتج واليد العاملة المؤهلة، لكن تطبيق مقتضيات هذه المدونة على قطاع الصناعة التقليدية سوف يعرض المشغلين بهذا القطاع إلى أزمة حقيقية خصوصا وأن بنود هذا القانون لا تفرق بين ما هو تقليدي وبين ما هو صناعي والحديثي، فالصناعة التقليدية هي قطاع مشغل مكون ومنتج بامتياز نظرا لكونه يساهم في تكوين فئة عريضة من الشباب الذين لا تسعفهم الظروف لاستكمال تعليمهم الأكاديمي، هذا زيادة عن مساهمة مهمة لقطاع الصناعة التقليدية في النسيج الاقتصادي الوطني من خلال الرواج المالي والسلعي وجلب العملة الصعبة، غير أنه ورغم هذه المميزات فالقطاع بطبيعته سيعد للتأثر بالأوضاع الاقتصادية الوطنية والإجراءات القانونية مع العلم أنه قطاع ذي طبيعة خاصة موسمية ويخضع لأعراف وتقاليد التي مازالت تحكم العلاقات المهنية داخله.

السيد الوزير المحترم،

العلاقة بين المعلم والأجير متعلم أو صانع هي علاقة أبوية أكثر ما تكون علاقة مشغل بعامل وهذه العلاقة هي التي جعلت بعض الحرف تظل صلبة صامدة حية أمام كل التقلبات التي عرفها العالم عكس ما يقع داخل المقاولات العصرية التي تكون حصة الإنتاج هي الرابط الحقيقي بين الفاعلين فيه، وهذا هو ما جعل أوربا تفقد بعض الحرف العريقة والتي لم تستطع المحافظة عليها رغم كل المحاولات لهذه الأسباب وحفاظا على موروثنا الثقافي وعلى التوازن الهش الذي يعرفه قطاع الصناعة التقليدية، فإننا نطلب من السيد الوزير المحترم أن يولي العناية أكثر لهذا القطاع الحيوي من خلال وضع بنود قانونية تحترم خصوصياته وقانون خاص يتماشى مع الطبيعة الهشة والتقليدية لهذا القطاع الذي يوليه صاحب الجلالة نصره الله كامل العناية وعطفه، لذا نسألكم السيد الوزير المحترم عن إمكانية تمتيع هذا القطاع بمدونة خاصة وملائمة تحفظ له طبيعته وعلاقته في مدلولها العام؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني (مصطفى المنصوري):

شكرا السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

أود أولا أن أشاطر رأي السيد المستشار المحترم على أهمية قطاع الصناعة التقليدية في بلادنا، حيث أنها تخلق عدة آلاف من مناصب شغل في بلادنا وتحافظ كذلك على أهميتنا الوطنية والثقافية، فأريد جوابا على هذا السؤال المهم أن أخبر السادة المستشارين بأن القانون 99-65 متعلق بمدونة الشغل قد ميز بين صنفين من المشغلين العاملين في قطاع الصناعة التقليدية، الصنف الأول يخضع لهذا القانون، لأنه يتعلق بمقاولات صناعية فيما يخص القطاع التقليدي، والتي تتوفر فعلا على إمكانيات مادية وتقنية لا بأس بها.

أما الصنف الثاني: هو الذي جاء في تدخل السيد المستشار المحترم فيتعلق بالصناع العاملين في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف، وهذا الصنف من الصناعة التقليدية حددت له مدونة الشغل في فقرتها الثالثة من المادة الرابعة المعايير التي يجب توفرها ليوصف المشغل بكونه يشتغل في قطاع يتميز بطابع تقليدي صرف، وفي هذا الصدد، أريد ان أخبر المجلس الموقر بأن المشغلين في قطاع الصناعة التقليدية الذي يتميز بطابع تقليدي صرف لا تطبق عليه أحكام مدونة الشغل طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة الرابعة من نفس القانون، وقد نصت هذه الفقرة على أنه يحدد قانون خاص العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف، واهتماما باليد العاملة في هذا القطاع ونظرا للخاصية التي تحتلها الصناعة التقليدية في بلادنا وحفاظا على استمراريتها وتطويرها فإن الحكومة بصدد وضع قانون خاص بهذه الفئة أو بهذا الصنف من الصناعة التقليدية، وسيحدد هذا القانون شروط الشغل والعلاقات بين المشغل والأجراء كما سيراعي كل الخصوصيات التي يتميز بها هذا القطاع، وبطبيعة الحال فإن إنجاز هذا المشروع المذكور سيتم بإشراك جميع الفاعليات من الوزارات المهتمة بهذا القطاع والمنظمات المهنية وكذلك الفرقاء الاجتماعيين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار احمد السرغيني:

السيد الوزير المحترم،

نشكر على جميع التوضيحات، غير لما تكلمتم عن الصنف الأول والصنف الثاني - السيد الوزير- لا يعقل بأن تنعرف الصنف الثاني هما كاين بعض الوحدات الصناعة التقليدية تتخدم غير باليد ما عندها لا آليات ولا حتى شي حاجة ويتحتم عليها هذا القانون، وهذا التحديث ديال الصنف الثاني الذي هو محدث في 4 أو 5 صناع التقليدين، إذن هنا تنعدم محدث، يعني كاع جميع الوحدات الإنتاجية ديال الصناعة التقليدية تنحددها وما تنبقاوشاي نزيد للقدام، لأن تنعرف بأن هذا الميدان ديال الصناعة التقليدية هو ميدان الذي قال فيه الحسن الثاني رحمه الله هو مخزن للشغل يعني تيشغل ويعني بالقيمة باش تتكون

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الوحدات الإنتاجية بأقل كلفة يعني تتخص تقوم... معلوم بأن الوحدات الإنتاجية هي ديال الصناعة التقليدية خص تكون حتى هي مبرمجة في ميدان خاص بها ديال قطاع الصناعة التقليدية لأن باش يمكن لنا نستوعب استمرارية الصناعة التقليدية وكذلك تطلبات اللي كتجي تتكون منعدمة، ولهذا كنطلب ما يكون شاي تحديث ديال هذاك الصنف الثاني الذي هو يحدد حدو 4 صناع أو 5، خصنا يكون احنا بغينا نزيد للقدام نستوعب اليد العاملة، وهذا الميدان تيعلم وينتج وتيخدم في صمت، عمر الصناع التقليدين ما سمعتهم دايرين شي مظاهرة أو شي حاجة، الصانع دائم التقليدي الذي قال فيه الحسن الثاني الوطنية فيه في صمته. ولهذا خصنا الصانع التقليدي نلتفت له بواحد المبادرة حتى هو كذلك وعمرو ما شاف واحد امتياز في هذا القطاع ديال الصناعة التقليدية، ولهذا الامتياز الذي نطالب به في قطاع الصناعة التقليدية ويكون واحد تنظيم شغل خاص به وبامتياز. وهذا هو اللي بغينا نقول. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا تفضلوا السيد الوزير غير باختصار.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس،

بسرعة فائقة أريد أن أطمئن السيد المستشار والمجلس الموقر أننا في هذا القانون الذي نحن نتدارس اليوم سنأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات الإيجابية التي ستأتي بالمهنيين وخاصة في هذا القطاع ديال الصناعة التقليدية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الموالي في نفس القطاع المقاربة المعتمدة لحاملي الشهادات: محمد اطريبش، احمد الديبوني،سعيد التدلاوي، محمد السلامي، الميلودي عبود، محمد العقاوي، محمد هلال. احمد الكور.

تفضلوا السيد المستشار المحترم السي اطريبش.

السيد المستشار محمد اطريبش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا حول إشكالية تشغيل حاملي الشهادات، ظلت تشكل إحدى الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وفي البرامج الحكومية إلا أن حجم هذه القضية ظل التعاطي معها يصطدم بإخفاقات كثيرة لما ساهمت فيه تفريغ أشكال متعددة من الاحتجاجات والتجمهرات، ويلاحظ أخيرا أن الحكومة تفكر في وضع مقاربة شمولية لإدماج هؤلاء الشباب العاطلين. فأمام هذه الخطوة الجديدة أطرح عليكم السؤال التالي: ما هي الخطة التي ستنهجها الحكومة للتخفيف من هول هذه الظاهرة المزمنة؟

وكم عدد العاطلين الحاملي الشهادات المرشحين للاستفادة منها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس،

وشكرا للسيد المحترم على هذا السؤال الوجيه، أريد في البداية السيد الرئيس أن أقول بأن خلال اجتماعات العديدة التي عقدناها مع هذه المجموعات مجموعات حاملي الشهادات فتبين أن هذه المجموعات تتشكل من صنفين،

الصنف الأولُ هو الذي يشكل الأغلبية الساحقة لحاملي الشهادات، يطالب في العمل بالقطاع العام دون غيره،

والصنف الثاني وهو الأقلية يبحث عن فرص في الإدماج بالقطاع الخاص ونحاول أن نصاحبه ونواكبه لإدماجه بهذا القطاع، ورغبة في إعطاء دفعة جديدة لإنعاش التشغيل في بلادنا تقرر كما تعلمون السادة المستشارين المحترمين عقد ملتقى وطني للتشغيل والذي إن شاء الله سيجتمع خلال الخريف. صيف الخريف المقبل وذلك من أجل دراسة موضوع تشغيل الشباب والسبل الكفيلة بوضع خطة وطنية لإدماجهم في عالم الشغل، وأريد أن أجيب السيد المستشار المحترم أن فيما يخص هذه الخطة والتي في الحقيقة هناك لعدة شهور ونحن نتدارسها داخل الإدارات ومع الفرقاء الاجتماعيين هذه الخطة تستهدف تحسين الكفاءات المهنية لحاملي الشهادات العاطلين عن العمل وذلك بتنظيم تداريب قصيرة لفائدتهم مع إعطائهم تكوين تأهيلي يمكن أن يدمجهم في عالم المقاولة، كذلك تقديم تشجيعات وحوافز مالية للمقاولات التي ستشغل عدد من حاملي الشهادات العاطلين وتوفير المساعدة اللازمة لحاملي الشهادات الذين يرغبون في خلق مشاريع ذاتية. وأريد أن أخبر السادة المستشارين المحترمين أن هذه الإجراءات إن شاء الله ستكون إجراءات جريئة وجديدة ستشجع على إدماج الشباب في عالم الشغل. وسنعمل إن شاء الله في أقرب الآجال إلى إجراء هذه الإجراءات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار تفضلوا.

السيد المستشار محمد اطريبش:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وعلى هذا الأمل الذي فتحتموه أمام هؤلاء الشباب العاطلين وخاصة الحاملين للشهادات، فإننا في انتظار هذه الخطة الحكومية وموعدنا معها إن شاء الله في الخريف

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المقبل، ونتمنى أن تجدوا حلا مناسبا وناجعا لهذه الإشكالية الكبيرة التي يعاني منها خريجوا المعاهد وخصوصا ذاك، الفوج ديال 2000-99 والفوج الذي جاء من بعده، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ومع السؤال الأول في هذا القطاع من قطاع عن التمدرس بالعالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، حياة الدليمي، شعيب حميدوش، عبد القادر قداة، عبد الرحمان الأربعين، عبد الغني المكاوي، جمال الأربعين، عمر عبد الفتاح، احمد السينتي، المهدي زركوا، نتمنى أنه وفر علينا 3 دقائق السيد المستشار، توفروا علينا كذلك باش نتمكن...تفضلوا آ سيدي

السيد المستشار المهدي زركوا:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

في الوقت الذي ترتكز التوجهات الأساسية للتعليم الأولي، وذلك بتوسيع انتشاره في العالم القروي، أريد السيد الوزير أن أذكركم أن هناك مناطق قروية لا تستفيد من خدمات التربية الأساسية بشكل يجعلها تتدارك التأخر الحاصل في مجال التعليم والتكوين، وخصوصا بالمناطق الجنوبية للبلاد وذلك إما بسبب بعد الوحدات المدرسية عن التجمعات السكنية مع انعدام المطاعم المدرسية، أو بسبب نقص المدارس في بعض الجماعات القروية مما يسبب في انقطاع التلاميذ عن المدرسة، من هذا المنطلق أود السيد الوزير مساءلتكم. ما هي استراتيجية الحكومة للتغلب على هذه الانقطاعات المبكرة عن التمدرس في صفوف التلاميذ بالعالم القروي؟ ألا ترون أنه يجب العناية بالفئات التي وصلت لسن التمدرس وتوفير الحجرات الكافية لإيوائها مع الزيادة في المطاعم المدرسية بالعالم القروي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والتربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي (الحبيب المالكي):

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

ملاحظتين:

الملاحظة الأولى تهم الوضع التعليمي بأقاليم الجنوب، أذكر السيد المستشار وهو يعلم جيدا ذلك أن أحسن المؤشرات على مستوى تعميم التمدرس والتطور الإيجابي على مستوى الإعدادي والثانوي التأهيلي، توجد بأقاليمنا الجنوبية.

الملاحظة الثانية: أنا مع السيد المستشار فعلا ظاهرة الانقطاع عن الدراسية غير صحية، وأعطي للسيد المستشار المعدل الوطني الذي يهم الأسلاك التعليمية الثلاثة 8.3٪ لإنقطاع عن الدراسة لذلك وضعنا خطة عمل شمولية متكاملة لا تهم فقط المجال التربوي أي ما يخص المؤسسة التعليمية ولكن كذلك خارج المؤسسات التعليمية، ومن أهم هذه المحاور

1تحديد الطفل للمدرسة وهذا يمر عن طريق تطوير العلاقات بين التلميذ والأستاذ.

2 تقوية شبكة الداخليات خاصة بالوسط القروي وقمنا بمجهود طيلة هذه السنة 2004-2005

3 توسيع بنيات الاستقبال، خاصة بالوسط القروي ولست في حاجة للتذكير بعدد الحجرات التي أحدثت بمناسبة الدخول المدرسي 2004-2005.

4النقل المدرسي وهذا إشكال مهم وأساسي والآن نعيش تجربة جديدة بتنسيق مع جمعيات نشيطة جدا داخل المجتمع المدني وكذلك مع الهيئات المنتخبة وخاصة الجماعات القروية.

والمحور الأخير السيد الرئيس التعبئة، تعبئة كل الأطراف لأن جعل المدرسة في متناول الطفل داخل الوسط القروي لا يهم فقط الوزارة الوصية. وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار المهدي وركو:

السيد الوزير،

فعلا احنا كنلاحظ بأن في ميدان التعليم هناك مؤشرات جد إيجابية في هذا الميدان وخصوصا في الأقاليم الجنوبية، احنا نعرف أن الأقاليم الجنوبية كانت من التعليم شبه منعدمة إلى الحمد لله عشرات المدارس وعشرات إعداديات ومئات الخريجين، ولكن السيد الوزير احنا الإشكالية هي عندنا في العالم القروي، العالم القروي بالنسبة للمناطق الجنوبية جميع الجماعات القروية في المناطق الجنوبية لا تستفيد من التعليم، الأغلبية الساحقة وعلى سبيل المثال أذكر جماعات: حوزا، اجديليا، بالنسبة لإقليم السمارة لأنه فيه قسم واحد وقسم كيدرس فيه 5 مستويات، كذلك بالنسبة لبوجدور جماعة اجريفيا وجماعة كلت الزمور وجماعة امسيل هذا ولا يوجد بهم ولو قسم واحد، كذلك الداخلة جميع

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

ساكنة الداخلة الجماعات القروية تدرس في المدنية، هذا الجانب هو الذي اللي بغينكم ؟السيد الوزير- ونحن نعرف عنكم وأنتم ولد الميدان واستبشرنا خيرا واستبشرت ساكنة الوطن كله عندما عينتم على رأس هذه الوزارة لأنكم أبديتم مجهودات جبارة والدليل القاطع زيارتكم الميدانية للأقاليم الجنوبية خصوصا في هذا الميدان، احنا بغينكم السيد الوزير تدعمونا وتساندونا لأن الحل حل المشاكل عندنا هو في التعليم حل المشاكل هو دعم العالم القروي، الحل مشاكلنا هو في العالم القروي لأنه مخصوص، ومخصوص بوالو لا من التعليم ولا من الصحة ولا من السكن ولا من الشغل. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار محمد بنا:

إذا سمحتم السيد الرئيس نحن في فريق الاتحاد الديمقراطي سؤالنا هو مهم ومع كل الأسف الوقت ما راحم شاي والتغطية احنا بغينا ندوز فيها تنطلب في تأجيل سؤالنا.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال مؤسسة التعليم الأصيل بالمغرب، تفضلوا السيد المستشار.

إحالة بعض الأساتذة والمعلمين عن التقاعد قبل نهاية السنة الدراسية للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر النميلي، احمد التويزي، احمد البنا، محمد عذاب الزغاري، نور الدين بركاع، محمد الشافعي تفضلو أحد ...السي نور الدين.

السيد المستشار نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

سؤالي يتعلق حول إحالة بعض المعلمين والأساتذة على التقاعد قبل نهاية السنة الدراسية. يكتسي قطاع التعليم أهمية بالغة في تربية أبنائنا وتكوين أجيال المستقبل ليكونوا قادرين على خدمة الوطن وبناء اقتصاده، وقد شهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة تغيرات عديدة على مستوى البرامج والمقررات قصد إصلاحه، إلا أن المشاكل التي يعرفها قطاع التعليم والتكوين بصفة عامة بقيت كما هي إن لم نقل قد تفاقمت أو تضاعفت، وهنا لا بد من الإشارة إلى موضوع مهم ألا وهو تقاعد بعض نساء ورجال التعليم الذين سوف يحالون على التقاعد مع نهاية سنة 2005 الذي لا يتزامن بطبيعة الحال مع متم السنة الدراسية اللي هو جوان أو بداية شهر سبتمبر. تاركين إذن أماكنهم فارغة بدون تعويض علما أن هناك العديد من الإعداديات والثانويات تعرف خصاصا في عدد الأساتذة، فلماذا إذن لا يستمروا ..لا يستمر المحال على التقاعد في عمله إلى نهاية السنة الدراسية تحتسب لعدم ضياع التلاميذ خصوصا وأنهم مقبلون على امتحانات جهوية وطنية من شأنها أن تحدد مسارهم ومستقبلهم. لذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة في هذا الشأن في الوقت المناسب عوض أن تترك الأمور كما هي العادة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار،

السيد المستشار يعلم جيدا بأن عملية الإحالة على التقاعد تتم طبقا للقوانين الجاري بها العمل والتي تنص مقتضياته على إنهاء خدمات الموظفين عند بلوغهم حد الستين سنة ومن الصعب ضبط تواريخ الازدياد نساء ورجال التعليم قبل إلحاقهم بقطاع التربية الوطنية، من الممكن أن نعالج المشاكل، ولكن ضبط سنوات الازدياد من الصعب جدا، وكما يعلم السيد المستشار المصالح المركزية وهذا تقليد جاري به العمل تهيئ سنويا في وقت مبكر لوائح بأسماء نساء ورجال التعليم المقبلين على التقاعد وتبعث هذه اللوائح للمصالح الخارجية، الأكاديميات وكذلك النيابات، وللأكاديميات كل الصلاحيات بكيفية مبكرة لإيجاد الحلول المناسبة داخل الجهة في إطار استعمال عدة صيغ من بينها إعادة الانتشار، لذلك أؤكد لسيد المستشار أن هناك عمليات استشرافية، عمليات قبلية تقوم بها المصالح الخارجية بتنسيق مع الإدارة المركزية ويصعب جدا أن نمدد عمل من وصل سن ستين سنة، لأن قطاع التربية الوطنية ملزم باحترام القانون، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار نور الدين بركاع:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، لأنه السيد الوزير كما تعلمون الآن أنه إذا بغينا نقول الناس الذين مقبلين على التقاعد، سن ستين الآن ولاو موجودين بكثرة، وعندنا مشكل النقص ديال الخصاص، فكنظن في إطار القانون فاحنا مع القانون، ولكن يجب أن نشغل البطالة في قطاع التعليم لأن هذا قطاع حساس، لا يعقل أن نحرم أولادنا من التمدرس بدعاوى أننا نحن مجبرين بتطبيق القانون، لماذا لا نعدل لأنه إرسال للناس إما الناس اللي عندهم تاريخ غير معروف وراه يخرج في ديسمبر أو الناس اللي هما عندهم تاريخهم معروف في مارس أو في أبريل أو في وقت الامتحانات يعني في ماي، تيوقع واحد النقص داخل المؤسسات التعليمية، وهنا كنطلب احنا مستعدين أننا نتعاون معكم باش نوجد شي حل، لأنه هذا مشكل، خص يتعالج، كيفما كان الأمر خص يتعالج. شكرا السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، شكرا لكم السيد الوزير. إذن بالنسبة للسؤال الموالي تقدم السيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد الديمقراطي بتأجيل السؤال.

ننتقل إلى السؤال الموالي شروط ولوج كليات الطب ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة أبو عياد، وعلي القديوي.

تفضلوا السيد الرئيس.

السيد المستشار محمد الخضوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حتى احنا بدورنا نؤجل هذا السؤال نظرا لأهميته، خصنا المغاربة يسمعونا وخصنا كذلك الوزير يجيب لنا الجديدة باش يقول له المغاربة، لأن هذا السؤال مهم بالنسبة لنا.

السيد رئيس الجلسة

ننتقل إلى السؤال الأخير في هذا القطاع وفي هذه الجلسة وهو طبع المقررات المدرسية للسنة المقبلة للمستشارين المحترمين السادة:

محمد الانصاري، محمد العربي القباج، عبد اللطيق

تفضلوا السيد المستشار

السيد المستشار محمد الأنصاري:

إذا سمحتم نحن بدورنا هذا سؤال مهم وأجل في المرة السابقة نظرا لعدم توفر الجواب في ذلك الوقت، فقلنا جاهزين الآن نطلب لأهمية الموضوع كذلك تأجيله إلى جلسة لاحقة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس. تفضلوا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

نلاحظ جميعا بأن هذه المسألة، مسألة الأسئلة وضبط الوقت وهذا يخلق إزعاجا للحكومة، للبرلمان، للفرق للجميع، ولم يستطع المكتب وبكل أسف أن ينكب على هذا الإشكال ولا تستطيع ندوة الرؤساء أن تحل هذا المشكل ووقعت فيه كثير من المزايدات وأصبح ما أريد به الحق هو الباطل في الحقيقة ومن جانبنا كذلك أن يقع هذا الحق ونأسف عليه، وتذاكرت مع بعض الإخوان في فريقي يمكن السيد الرئيس نذير واحد الحل السيد الوزير راه أمامنا راه ينتظر يمكن يتسمع إذا كانت الإحاطة هي اللي كتضيع الوقت اللي عنده شي إحاطة تحييد السؤال، يعني ذلك الوقت الذي سيأخذه للإحاطة يحييد السؤال من الحصة ديالو باش الكل يستفيد من هذا نأخذ إحاطة ونضيع. أنا أخذت الإحاطة اليوم ونضيع فيها الوقت ومن بعد نجي للسؤال وأوجله ونخلق الاقتراض، الوزير كيجي، المستشار كيجي، مسألة لها أهمية كبيرة وبالغة والناس اللي دازوا القدام راه بتدبير الوقت زادوا القدام، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم السيد رئيس فريق بالفعل كما يعلم الجميع أن الإحاطة اليوم بالأخص 9 إحاطات وحاولنا نقنع الفرق، أن هذا النوع ديال المبالغة في الإحاطات، 9 إحاطات، يهم 30 دقيقة بالضبط اللي مشات، فشكرا لكم السيد المستشار لأن هذه القضية ستسهل على المكتب كذلك باش يبدا يتخذ القرارات الصائبة في هذا الشأن، لأن لا يعقل أن ضياع الوقت لا بالنسبة لمستشارين ولا للحكومة، تتطلب أن الجميع يتعاون في هذا الصدد والتدارس داخل فرقكم لهذه القضية باش يمكن نتفادى هذا النوع ديال تدبير الوقت. تفضلوا أسيدي.

السيد المستشار:

نتمنى أن الجميع يحس بالمسؤولية، آخر سؤال طرح على السيد وزير التعليم كان من طرف فريق الحركة واللي كان أحد الزملاء اللي هو ينتمي للمناطق الجنوبية واللي بكل صدق أعطى النتائج التي وصلت لها التعليم في بلادنا لا في المناطق الجنوبية. ولا في ..وكنظن وأنا على يقين بأن هذا الجواب يعني هذاك التعقيب كان خص يوصل للشعب المغربي، وأنا على يقين على أن التلفزة المغربية هذاك الساعة دوزات الإشهار وخلت الجواب، وهنا واش نيت الإعلام المغربي قادر يحس بمسؤوليته ويعرف امتى خصو يقطع إيلا غير واحد الدقيقة أو 2، ماشي باش يدوز الفريق لا، المداخلة وقيمتها، السؤال وقيمته ما فيها باش إذا تعطات واحد 2 دقائق أو 3، لأنه خصر هذاك الإنسان اللي أمام الجهاز يكون إنسان مسؤول. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، شكرا لكم.

معذرة للسيد الوزير، وباسمكم نشكر السيد الوزير، وزير التربية الوطنية ونعلن عن اختتام هذه الجلسة، وشكرا على تعاونكم ورفعت الجلسة.